



الإستثمار في قطاع الكهرباء

يمثل توفير الإستثمارات اللازمة للتوسع والإحلال والتجديد في قطاع الكهرباء أحد أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، ولقد إعتد القطاع خلال الفترة الماضية على الإستثمارات التي تقدمها الدولة، وقد اعتمدت تلك الإستثمارات بالإضافة إلى مساهمة رأس المال والمقدم من الشركات المملوكة للدولة على الإقتراض من جهات التمويل الدولي من خلال ضمانات تقدمها الدولة لشركات الكهرباء.

وقد كانت تلك القروض تتميز بشروط إقتراض ميسرة إلا أن التوسع الكبير المطلوب في الفترة القادمة يحتاج إلى إستثمارات جاوز المائة مليار دولار وذلك في الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٧ وحتى سنة ٢٠٢٢ وتشكل الإستثمارات المطلوبة لقطاع إنتاج الكهرباء ٨٠٪ من تلك الإستثمارات كما يشكل كل من قطاعي نقل الكهرباء وتوزيعها ١٥٪، ٥٪ على التوالي من تلك الإستثمارات هذا علماً بأن تقدير هذه الإستثمارات تم على أساس سيناريو دوام معدل التطور الإقتصادي الحالي، ومن المتوقع جاوز تلك الإستثمارات التقدير السابق في حالة حدوث تطور في النشاط الإقتصادي يجاوز المعدلات الحالية وهو ما نصبوا إليه، ومن ناحية أخرى فإن التحولات في الرؤية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى الدولي تقلل من فرص الحصول على القروض الميسرة، وذلك لحساب إتاحة تلك القروض للدول التي يوجد بها أعداد كبيرة من المواطنين، والذين لم يتح لهم حق الحصول على الطاقة الكهربائية بعد، ويقدر عدد السكان على المستوى الدولي والذين لم يتمتعوا بحق الحصول على الطاقة الكهربائية بحوالي ٢ مليار شخص يوجد منهم حوالي ٦٠٠ مليون في قارة أفريقيا، هذا مقارنة بتمتع ٩٩٪ من سكان مصر بحق الحصول على الطاقة الكهربائية، ومن هنا فإن الميزة السابقة والتي كانت تتمتع بها الإستثمارات الحكومية سوف تتلاشى ويتم التمويل بالإعتماد على القروض التجارية.

علماً بأن قدرة الشركات المملوكة للدولة بتوفير الإستثمار اللازم لمساهمة رأس المال في المشروعات في تناقص نظراً للإختلال المالي لهياكل تلك الشركات وذلك لعدم إتساق قواعد دعم الكهرباء مع الأصول الإقتصادية لهذا الدعم بما يحافظ على الهياكل المالية لهذه الشركات، وقد أدى هذا الوضع إلى وجود مشاكل حقيقية لتوفير التمويل اللازم لمشروعات الكهرباء، ومن هنا فلا بد من إعادة التفكير في إطار إستثماري جديد لقطاع الكهرباء يأخذ في حسابه مشاركة أكثر للقطاع الخاص في توفير التمويل ولن يكون ذلك متاحاً دون مراجعة إجراءات تقديم الدعم اللازم للمشاركين من خلال إعادة هيكله القطاع بما يسمح بتقديم الدعم مباشرة للمستهلكين مع عمل قطاع الكهرباء على أسس إقتصادية وليس التدخل الحالي في سياسة الدعم ما بين دعم للمنتجين بغرض نقل هذا الدعم للمستهلكين، وهو ما ثبت عدم كفاءته. كذلك لا بد من توجيه الإستثمارات الحكومية للإستثمار في التوسعات المطلوبة لشبكة النقل وليس الإنتاج حيث أن قطاع نقل الكهرباء هو قاطرة الإستثمار في قطاع إنتاج الكهرباء، حيث لا يمكن إنتاج الكهرباء دون ضمان وسائل نقلها، كذلك ضرورة توجيه الإستثمارات الحكومية لتشجيع إجراءات تحسين كفاءة الطاقة وإدارة الطلب عليها، ومثل ذلك من وجهة نظر قومية أفضل وسيلة للحفاظ على الموارد وحماية البيئة.

دكتور مهندس / حافظ السلماوي

المدير التنفيذي

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

كلمة العدد

المحتويات

الصفحة	المسلسل
٢	١
٣	٢
٤	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١
١٢	١٢
١٣	١٣
١٤	١٤
١٥	١٥
١٩	١٦
٢٣	١٧
٢٤	١٨
٢٥	١٩
٢٧	٢٠
٢٩	٢١
٣٠	٢٢

أخبار الكهرباء

أخبار الجهاز

القومية وحماية المستهلك

مقالات



د.م/ حافظ السلماوي
المدير التنفيذي للجهاز

إستشاري النشرة
د.م/ كاميليا يوسف

أسرة التحرير
أ/ صلاح عبده رزق
م/ حاتم محمد وحيد

إعداد
أ/ باسم حسين

شارك في الإعداد
أ/ ايمن محمد عبد العزيز
أ/ شريف زهير
م/ شيرين عبد الله
أ/ هبة شريف

نشرة دورية تصدر كل ثلاثة اشهر عن
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية
المستهلك

هدفنا
إتاحة المعلومات في قطاع الكهرباء
وذلك في اطار من الشفافية الكاملة

نأمل إن نتلقى إستفساراتكم وأرائكم
ونسعد بتلقى أي مادة علمية تثرى
صفحات النشرة

على العنوان التالي
ص ب: ٧١ بانوراما ٦ أكتوبر ٧٣
تليفون: ٢٣٤٢١٤٧٥ (٢٠٢)
فاكس: ٢٣٤٢٣٤٨٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: info@egyptera.org

نصميم وجمع: شركة جريس نيم
الطباعة: مطبعة جريس نيم، تليفون: ١٥١٣٣٣ - ٠١٢٧

www.egyptera.org



أخبار الكهرباء

الدكتور «حسن يونس» وزير الكهرباء والطاقة يتابع تنفيذ الخطة الخمسية السادسة ٢٠١٢/٢٠٠٧ لمشروعات التوليد



كما اضاف الدكتور «يونس» أنه يجري أيضاً تنفيذ ٤ مشروعات لإنتاج الكهرباء بقدرات اجمالية تبلغ حوالي ٢٦٠٠ ميجاوات كخطة استيعابية لمواجهة أحمال الذروة حيث سيتم الانتهاء من تشغيل ١٠٠٠ ميجاوات خلال هذا الشهر بحطة الشهاب و٥٠٠ ميجاوات بحطة دمايط قبل منتصف الشهر القادم . هذا بالإضافة إلى ١١٠٠ ميجاوات بموقعي غرب دمايط و٦ أكتوبر قبل صيف عام ٢٠١٢، إلى جانب تنفيذ شبكات نقل وتوزيع الكهرباء اللازمة لتفريغ تلك القدرات في مراكز الأحمال .

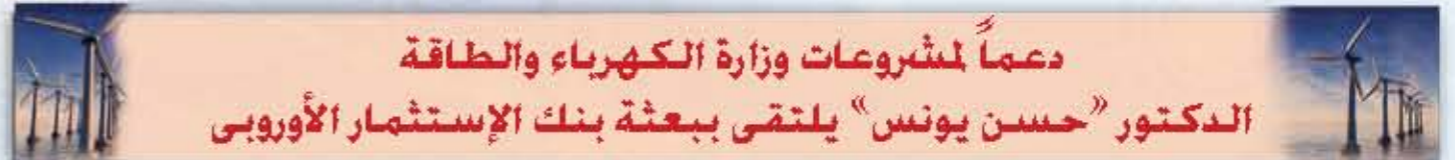
وأوضح الدكتور «يونس» أنه تم تشغيل محطات الكريات (٣)، والنوبارية (٣) ، والعطف، وسيدى كرير والتبين، وغرب القاهرة ولم يتبقى حتى الآن سدوي تشغيل محطتي أبوفير البخارية المنتظر تشغيلها في ابريل ٢٠١٢ والعين السخنة المنتظر تشغيلها في يوليو ٢٠١٣. وأكد الدكتور «يونس» أن قطاع الكهرباء يعمل على قدم وساق للإلتزام بتنفيذ مشروعاته طبقاً للجدول الزمني المحدد.

في إطار الجهود التي يبذلها قطاع الكهرباء والطاقة في تنفيذ مشروعاته استعرض الدكتور «حسن يونس» وزير الكهرباء والطاقة تقريراً حول متابعة تنفيذ الخطة الخمسية السادسة ٢٠١٢/٢٠٠٧ لمشروعات التوليد، وأوضح الدكتور يونس أن نسبة تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية السادسة ٢٠١٢/٢٠٠٧ لمشروعات التوليد وصلت إلى حوالي ٩٠٪.

كما أوضح الدكتور «يونس» أن تلك الخطة تضمنت إنشاء محطات توليد بقدرة اجمالية ٩٦٠٠ ميجاوات.

واضاف الدكتور يونس أن تلك القدرات تتمثل في إنشاء وتشغيل ٨ محطات إنتاج كهرباء باجمالي قدرات تصل إلى ٧٠٠٠ ميجاوات متمثلة في محطات إنتاج كهرباء الكريات (٣)، والنوبارية (٣) ، والعطف، وسيدى كرير قدرة كل منهم ٧٥٠ ميجاوات، والتبين وغرب القاهرة قدرة كل منهما ٧٠٠ ميجاوات، وأبو قير، والعين السخنة قدرة كل منهما ١٣٠٠ ميجاوات.

دعماً لمشروعات وزارة الكهرباء والطاقة الدكتور «حسن يونس» يلتقى ببعثة بنك الإستثمار الأوروبي



استقبل الدكتور «حسن يونس» وزير الكهرباء والطاقة بعثة بنك الإستثمار الأوروبي لبحث ومناقشة أنشطة البنك مع قطاع الكهرباء خلال المرحلة المقبلة.

أعلنت البعثة عن استمرارها في دعم مشروعات قطاع الكهرباء المصري المقررة في برنامج التعاون الثنائي وأعربت عن رغبتها في دعم مصر خلال تلك الفترة الحرجة وخاصة قطاع الكهرباء المصري الذي يمثل فاطرة التنمية ، ثقة منها في أداء القطاع .

وقد أوضح الدكتور «يونس» أن بنك الإستثمار الأوروبي أحد أهم جهات التمويل التي تدعم الطاقات المتجددة في مصر وذلك من خلال تمويل مشروعات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والشمس وكذلك مشروعات تعزيز الشبكة القومية لتمكينها من نقل الطاقة المنتجة من مزارع الرياح.

واستعرض الدكتور «يونس» خطط العمل والجدول الزمني للمشروعات القائمة التي يقوم بتمويلها البنك بإجمالي يصل إلى حوالي ٦١٠ مليون يورو مقدماً الشكر إلى بعثة البنك لمساهماتها المتميزة ودعمها للعديد من مشروعات القطاع ومن بينها مزرعة رياح بجبل الزيت، ومشروع تعزيز وتدعيم الشبكة القومية الكهربائية المصرية وكذلك تمويل محطة شمال الجزيرة (٢، ١) قدرة ١٥٠٠ ميجاوات.

وقد أوضح الدكتور يونس أنه فيما يتعلق بالتعاون المستقبلي مع بنك الإستثمار الأوروبي فقد تمت مناقشة عدد من المشروعات المطلوب تمويلها من البنك ومن بينها مشروع محطة توليد كهرباء شمال الجزيرة (٣) ، فضلاً عن مشروع محطة رياح بمنطقة خليج السويس قدرة ٢٠٠ ميجاوات.

وقد قدمت بعثة بنك الإستثمار الأوروبي الشكر لقطاع الكهرباء لتبنيه العديد من مشروعات التنمية النظيفة وأنه يقوم بتنفيذ كافة المشروعات التي يقوم بتمويلها البنك بشفافية كاملة وطبقاً للجدول الزمني المحدد.



قرارات المجلس الأعلى للطاقة لتشجيع ونشر استخدام الطاقات المتجددة



صرح الدكتور «حسن يونس» وزير الكهرباء والطاقة أن المجلس الأعلى للطاقة قد أصدر عدداً من القرارات بشأن تشجيع ونشر استخدام الطاقات المتجددة ومواجهة المعوقات التي تواجه تنفيذ مثل تلك المشروعات .

وأوضح الدكتور يونس أن من بين تلك القرارات منح الأرض للمستثمر لإقامة المشروع بنظام حق الإنتفاع مقابل نسبة من الطاقة المنتجة سنوياً يحددها مجلس الوزراء . على أن نسترجع الأرض للدولة خالية من مكونات المشروع طبقاً للإتفاقيات الخاصة بذلك بنهاية العمر الإنتاجي للمشروع .

كما أوضح الدكتور «يونس» أنه تقرر إعفاء مكونات وقطع غيار نظم الطاقة المتجددة من الجمارك وضريبة المبيعات المقررة عليها .

وأضاف الدكتور «يونس» أنه تمت الموافقة أيضاً على تشكيل لجنة من السادة وزراء الكهرباء والمالية والبتروال والبيئة لإعداد مقترح بإنشاء صندوق لدعم الطاقة المتجددة على أن يتم عرض النتائج على المجلس الأعلى للطاقة في جلسته القادمة .

كما أوضح الدكتور «يونس» أن من بين المعوقات التي تواجه تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة انخفاض سعر بيع الطاقة عن متوسط تكلفتها انتاجها .

وأكد الدكتور «يونس» أن يجري اتخاذ عدد من الإجراءات لإيجاد آلية لتمويل الفرق بين سعر البيع لوحدة الطاقة الكهربائية من مشروعات الطاقة المتجددة وسعر التكلفة حين إنشاء صندوق دعم الطاقة المتجددة .

وأشار الدكتور «يونس» إلى إستراتيجية القطاع التي تستهدف

الوصول بنسبة مشاركة الطاقة المتجددة إلى ٢٠٪ من إجمالي إنتاج الطاقة المولدة حتى عام ٢٠٢٠ . من المخطط أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ بنحو ٦٦٪ من مشروعاتها من خلال المناقصات التنافسية .

الإتفاقيات الثنائية، إتفاقيات الشراكة، والتعريف المميز .

وأوضح الدكتور «يونس» أن الدولة تدعم القطاع الخاص بعدد من الإجراءات المساندة وحوافز لتشجيع الإستثمار لعل من أهمها توفيق إتفاقيات شراء للطاقة لمدة تصل إلى ٢٥ سنة مع وجود ضمانه حكومية لإتفاقيات شراء الطاقة من المستثمر، وتحديد عملة الشراء للطاقة المنتجة، وكذلك إتاحة الفرصة للمستثمر للاستفادة من تسهيلات خفض الإبتعانات.

كما أشار الدكتور «يونس» إلى أن إجمالي قدرات التوليد باستغلال طاقة الرياح قد يصل إلى حوالي ٣٠٤٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠١٦ حيث يوجد حتى الآن ٥٥٠ ميجاوات بالشبكة الكهربائية القومية .

بحثاً لسبل التعاون المستقبلي بين الوكالة الفرنسية للتنمية وقطاع الكهرباء الدكتور «حسن يونس» يلتقى بمدير منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط بالوكالة

في إطار استكمال قطاع الكهرباء والطاقة عملية تدبير التمويلات اللازمة لتنفيذ مشروعاته، استقبل الدكتور «حسن يونس» وزير الكهرباء والطاقة السيدة «ماري بيير نيكوليه» مدير منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط بالوكالة الفرنسية للتنمية والوفد المرافق لها وذلك لبحث سبل التعاون الحالي والمستقبلي بين الوكالة وقطاع الكهرباء.

واستعرض الدكتور «يونس» خطط العمل والجدول الزمني للمشروعات القائمة التي تقوم بتمويلها الوكالة الفرنسية للتنمية ودعمها للعديد من مشروعات القطاع ومن بينها مشروع نقل وتدعيم الشبكة الكهربائية القومية لتفريغ الطاقة الكهربائية المولدة من مزارع الرياح إلى مراكز الأحمال.

وأوضح الدكتور «يونس» أن الوكالة الفرنسية تساهم في تمويل مشروع نقل وتدعيم الشبكة الكهربائية بمبلغ يصل إلى حوالي ٥٠ مليون يورو والذي من المنتظر أن يتم توقيعه مع البنك المركزي

والشركة المصرية لنقل الكهرباء خلال الأيام القلائل القادمة . كما استعرض الدكتور «يونس» المشروعات المستقبلية المقرر أن تساهم في تمويلها الوكالة الفرنسية ومن بينها محطة توليد كهرباء بالخلايا الضوئية بقدرة ٢٠ ميجاوات ، محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بغرب النيل بقدرة ٢٠٠ ميجاوات بالإضافة إلى محطة شمسية حرارية بكم أمبو قدرة ١٠٠ ميجاوات .

وقد أعربت السيدة «ماري بيير نيكوليه» عن رغبتها في استمرار الوكالة الفرنسية في دعم مشروعات قطاع الكهرباء وإعجابها بالثورة المصرية ورغبتها في دعم مصر خلال تلك الفترة الحرجة وخاصة قطاع الكهرباء الذي يمثل فاطرة التنمية ثقة منها في جدوى مشروعاته .

وأوضح الدكتور «يونس» أن استمرار مؤسسات التمويل العالمية والحناديق العربية والمحلية في المساهمة في تمويل مشروعات قطاع الكهرباء يعد ثقة منها في أداء مشروعاته وفي الاقتصاد المصري بشكل عام .



تسجيل المنتدى بمصر وتبادل الخبرات والربط الكهربائي أهم ملامح فعاليات المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء



إستكمالاً لجهود المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء من أجل تطوير مرفق الكهرباء العربي، ودعم هيئات تنظيم الكهرباء العربية وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول أعضاء المنتدى، استضافت مدينة القاهرة في الفترة من ٢٦ - ٢٧ يونيو ٢٠١١، الإجتماع التاسع للمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء وذلك بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

شارك بالإجتماع وفود ممثلة لأجهزة تنظيم الكهرباء العربية لكل من دولة الأردن والسعودية وفلسطين ومصر والسودان وابطوظي وفطروالجزائر وفي بداية الإجتماع رحب الدكتور «حافظ السلماوي» المدير التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بالوفود المشاركة، كما وجه الشكر لجامعة الدول العربية لإستضافتها هذا المنتدى، لافتاً الى ان استضافة جامعة الدول العربية لهذا الإجتماع يعتبر تأكيداً على دور المنتدى كأحد أليات دعم التعاون العربي المشترك، وشهد الدكتور «حافظ» خلال كلمته على أهمية أجهزة تنظيم الكهرباء في التنظيم والرفابة على أسواق الكهرباء بما يحقق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة، مشيراً الى أنه لا يمكن ان يكون هناك إستثمار آمن او تحقيق للأهداف المرجوة من فتح أسواق الكهرباء دون وجود أجهزة تنظيم فعالة.

شارك بالإجتماع وفود ممثلة لأجهزة تنظيم الكهرباء العربية لكل من دولة الأردن والسعودية وفلسطين ومصر والسودان وابطوظي وفطروالجزائر وفي بداية الإجتماع رحب الدكتور «حافظ السلماوي» المدير التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بالوفود المشاركة، كما وجه الشكر لجامعة الدول العربية لإستضافتها هذا المنتدى، لافتاً الى ان استضافة جامعة الدول العربية لهذا الإجتماع يعتبر تأكيداً على دور المنتدى كأحد أليات دعم التعاون العربي المشترك، وشهد الدكتور «حافظ» خلال كلمته على أهمية أجهزة تنظيم الكهرباء في التنظيم والرفابة على أسواق الكهرباء بما يحقق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة، مشيراً الى أنه لا يمكن ان يكون هناك إستثمار آمن او تحقيق للأهداف المرجوة من فتح أسواق الكهرباء دون وجود أجهزة تنظيم فعالة.

شارك بالإجتماع وفود ممثلة لأجهزة تنظيم الكهرباء العربية لكل من دولة الأردن والسعودية وفلسطين ومصر والسودان وابطوظي وفطروالجزائر وفي بداية الإجتماع رحب الدكتور «حافظ السلماوي» المدير التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بالوفود المشاركة، كما وجه الشكر لجامعة الدول العربية لإستضافتها هذا المنتدى، لافتاً الى ان استضافة جامعة الدول العربية لهذا الإجتماع يعتبر تأكيداً على دور المنتدى كأحد أليات دعم التعاون العربي المشترك، وشهد الدكتور «حافظ» خلال كلمته على أهمية أجهزة تنظيم الكهرباء في التنظيم والرفابة على أسواق الكهرباء بما يحقق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة، مشيراً الى أنه لا يمكن ان يكون هناك إستثمار آمن او تحقيق للأهداف المرجوة من فتح أسواق الكهرباء دون وجود أجهزة تنظيم فعالة.

كما ألقى الدكتور «حافظ السلماوي» كلمة أخرى بالنيابة عن الدكتور «حسن يونس» وزير الكهرباء والطاقة أكد فيها الربط المصري السعودي، وكذلك أهم



كما نصت قرارات المنتدى أيضاً على الموافقة على مشروع خطة العمل بالإضافة الى تشكيل أربع مجموعات عمل الأولى تهتم بشؤون أسواق الكهرباء والثانية تعمل على بناء القدرات وتبادل المعلومات، والثالثة تهتم بقواعد ونظم التوعية وحماية المستهلك والرابعة لتشجيع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.

كما نصت قرارات المنتدى أيضاً على الموافقة على مشروع خطة العمل بالإضافة الى تشكيل أربع مجموعات عمل الأولى تهتم بشؤون أسواق الكهرباء والثانية تعمل على بناء القدرات وتبادل المعلومات، والثالثة تهتم بقواعد ونظم التوعية وحماية المستهلك والرابعة لتشجيع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة. وتولى مسئولية تنسيق عمل هذه المجموعات كل من فطر ومصر والسعودية والجزائر. كما تم الموافقة على تضييق الدكتور «حافظ السلماوي» المدير التنفيذي للجهاز بصفته بالصلاحيات الكاملة واللازمة حسب المتطلبات القانونية لتسجيل المنتدى بجمهورية مصر العربية وتكليف الدكتور «فريد زيدان» بالإستمرار في رئاسة المنتدى. جدير بالإشارة الى ان المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء أنشأ بمبادرة كل من مصر والمملكة العربية السعودية وذلك في بداية عام ٢٠٠٢ وتم على أثرها عقد حلقة نقاش وتبادل آراء بالقاهرة، بالإضافة الى أنه تم توفيق النظام الأساسي للمنتدى بعضوية كل من (مصر المملكة العربية السعودية، الاردن، لبنان، ابو ظبي، الجزائر، البحرين، قطر، فلسطين، السودان).



تحو دعم مستهلكي الطاقة المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقات تعلن انشغالها وتطلق حملة «ترشيد الطاقة وحقوق المستهلكين»

وتتخلل الحملة توزيع اللصبات الموفرة على المواطنين كمساهمة في تخفيض المواطنين على استخدام اللصبات الموفرة للطاقة. كما يتضمن برنامج الحملة تنفيذ ثلاث ندوات اقليمية بمحافظة القاهرة - الإسكندرية - المنيا). وتهدف تلك الحملة الى رفع درجة الوعي بسلوكيات الإستهلاك المستدام للطاقة وترشيد استهلاك الطاقة وتعريف المستهلكين بحقوقهم وواجباتهم، وذلك من خلال طرح القضية بكل ابعادها وطرح البدائل وكيفية الحصول عليها والتوعية بالسلوكيات الإيجابية لترشيد. وتقوم الحملة على تنظيم عدد من الندوات الشعبية مع المواطنين بكافة شرائحهم، وتبدأ الحملة من القاهرة وتمتد للمحافظات الأخرى الأكثر استهلاكاً وفق ما تسجله الإحصاءات بوزارة الكهرباء والطاقة.

وتتخلل الحملة توزيع اللصبات الموفرة على المواطنين كمساهمة في تخفيض المواطنين على استخدام اللصبات الموفرة للطاقة. كما يتضمن برنامج الحملة تنفيذ ثلاث ندوات اقليمية بمحافظة القاهرة - الإسكندرية - المنيا). وتهدف تلك الحملة الى رفع درجة الوعي بسلوكيات الإستهلاك المستدام للطاقة وترشيد استهلاك الطاقة وتعريف المستهلكين بحقوقهم وواجباتهم، وذلك من خلال طرح القضية بكل ابعادها وطرح البدائل وكيفية الحصول عليها والتوعية بالسلوكيات الإيجابية لترشيد. وتقوم الحملة على تنظيم عدد من الندوات الشعبية مع المواطنين بكافة شرائحهم، وتبدأ الحملة من القاهرة وتمتد للمحافظات الأخرى الأكثر استهلاكاً وفق ما تسجله الإحصاءات بوزارة الكهرباء والطاقة.





أخبار الجهاز



بحضور ممثل البنك الدولي
القاهرة تستضيف الاجتماع الثاني للمنتدى العربي لمنظمي البنية الأساسية



ممثل البنك الدولي وأعضاء المنتدى خلال الجلسة الافتتاحية

الدكتور حافظ السجاوي وجانب من المشاركين بالمنتدى

إستضافت مدينة القاهرة في ٢٨ يونيو من عام ٢٠١١ الاجتماع الثاني لمجموعة العمل التحضيرية للمنتدى العربي لمنظمي البنية الأساسية، وذلك بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، وشارك في الاجتماع ممثلي أجهزة تنظيم البنية الأساسية لكل من (الأردن - فلسطين - مصر - السودان - السعودية - أبوغبي - الجزائر - قطر - لبنان بالإضافة إلى ممثل البنك الدولي).

في بداية الاجتماع قام الدكتور / فريد زبدان رئيس فريق العمل بالترحيب بممثلي منظمي البنية الأساسية العرب وشكر الأمانة العامة للجامعة العربية لإستضافة هذا الاجتماع كما شكر البنك الدولي راعي مبادرة إنشاء منتدى لمنظمي البنية الأساسية في الدول العربية على المساندة والرعاية. إنضم المشاركون على إختيار د/ عمر كاتانة - رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية رئيساً لجلسات الاجتماع، كما تم إختيار كل من د/ عماد حب الله - رئيس جهاز تنظيم الإتصالات بالجمهورية اللبنانية. ود/ محمد حسن- رئيس الإدارة المركزية لتراخيص بجهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية كمنائين للرئيس.



الدكتور عمر كاتانة رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية خلال رئاسته لجلسات المنتدى

هذا الأمر مع المهندس / أحمد شرف الدين من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر وبمساندة من المهندس / الأنصاري من جهاز تنظيم الاتصالات - الأردن - وذلك بقصد العمل على الدفع لإنشاء المنتدى بالوضع الذي يتسق مع مرئيات الجميع. كما تم الاتفاق على أن تتم التعديلات اللازمة على النظام الأساسي بهدف التسجيل الرسمي بجمهورية مصر العربية. وطلب رئيس فريق العمل توجيه التعديلات علي النظام الأساسي المقترح الي المستشار/ عبد الرحمن المهيزعي من هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج بالسعودية ليكون ضابط الإتصال لإتمام التعديلات حسب متطلبات القانون بجمهورية مصر العربية. وقدم السيد / Rome Chavapricha ممثل البنك الدولي عرضاً عن آخر تطورات آلية تمويل مشروعات البنية الأساسية، وإستعرض خلاله دور البنك الدولي في دعم المنتدى العربي للبنى الأساسية والآليات المستحدثة في هذا الشأن، كما أبدى تأييده لإنتطلاق المنتدى. وفي نهاية الاجتماع أوصى المشاركون

تحت رعاية مدرسة «فلورانس» الجهاز يشارك بالبرنامج التدريبي الخاص بمنظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط



المشاركون بالدورة خلال إحدى الزيارات الخارجية



الوفد المصري ومنظمي دورة «فلورانس»

ضمن المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون بين أجهزة تنظيم الطاقة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي تعقدته (Florence School of Regulation)

وتجدر الإشارة إلى قيام الوفد المصري المشارك بتقديم عرض كامل عن الوضع الحالي لقطاع الكهرباء بمصر. كما أبدى الوفد رغبته في دعوة المشاركين بالدورة لزيارة مصر للتعرف على أهم المستجدات التي طرأت على سوق الكهرباء على أرض الواقع، وأكدوا على أهمية دورة فلورانس التدريبية في مجال تبادل ونقل خبرات كافة ممثلي الدول المشاركة.

شارك جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في البرنامج التدريبي الخاص بمنظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط (MEDREG)، وذلك في الفترة من ٢٠١١/٥/١٦ إلى ٢٠١١/٥/٢٠ بمقر الجامعة الأوربية بمدينة «فلورانس» الإيطالية. وذلك بحضور ممثلي كل من دولة الجزائر وكرواتيا ومونينجرو وإيطاليا. استهدفت الدورة العاملين بقطاع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط (MPC)، حيث تعرفوا من خلالها على أهم التحديات التي تواجه تحرير وتنظيم سوق الكهرباء.

كما تم مناقشة عدة موضوعات تتعلق بتطوير مجال الطاقة من ضمنها، سبل تعزيز استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة وكذلك أداء وتكامل أسواق الكهرباء وأهم الطرق المتبعة في تنمية الاستثمارات في البنية الأساسية الخاصة بالكهرباء.

وكذا آليات تعزيز مصادر الطاقة المتجددة في منطقة البحر المتوسط وخطة دول الإتحاد الأوروبي في الطاقة الشمسية، والاستثمار في مجال الطاقة والترابط الأورومتوسطي في الكهرباء وتنظيم جودة الخدمة وحماية المستهلك ودعم الابتكارات للحصول على طاقة نظيفة.



أخبار الجهاز





مدرسة فلورانس لتنظيم الطاقة، والإتصالات والإعلام، والنقل والمواصلات

أسواق الطاقة مع ضمان توافرها وكذا سياسات دعم الطاقة.



وبالنسبة لمجال البرامج التدريبية تقوم مدرسة فلورانس بعمل دورات تدريبية لأعضاء الأجهزة التنظيمية والشركات المشاركة في الأنشطة البحثية وأيضاً للباحثين وطلاب الدراسات العليا من العديد من المؤسسات.

وحالياً تعمل المدرسة على تطوير وإدارة مواقعها على الإنترنت والتي عادةً ما تشمل مواقع للدراسة على شبكة الإنترنت من خلال مجموعات عمل ونشرات إخبارية على الشبكة العنكبوتية وقد جاءت فكرة تطوير مثل هذه المواقع في المنتدى العالمي الثاني لتنظيم الطاقة والذي عقد في روما عام ٢٠٠٣ وقد أطلق عليه الشبكة الدولية لتنظيم الطاقة IERN.



وتوفير التدريبات الفنية والمهنية اللازمة للعاملين والمشاركين في الأجهزة التنظيمية والقيام بالبحوث التحليلية والتجريبية في مجال التنظيم، وتعزيز التواصل بين المنظمين من خلال أوراق العمل وتبادل الأفكار ودعم التواصل وتبادل الآراء من خلال حلقات النقاش فيما يختص بتنظيم أسواق الكهرباء والغاز، وأيضاً توفير التدريب الفني والمهني اللازم للعاملين والمنسبين لأجهزة تنظيم الطاقة والقيام بالبحوث العلمية والتحليلية في هذا المجال كما تهتم أيضاً بالدراسات التي تقوم بها مدرسة فلورانس للتنظيم في مجال الطاقة بالقواعد والقوانين والأسس الاقتصادية التي تقوم عليها أسواق الطاقة.



وكذلك بمصادر الطاقة على اختلافها وتنوعها وخبرات تنظيم الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي والقواعد التنظيمية وأسس التحفيز في مجال الطاقة والمنافسة في أسواق بيع الطاقة بالتجزئة والاستثمارات المطلوبة للشبكات الكهربائية وشبكات الغاز وأهم الاعتبارات البيئية المتعلقة بمجال الطاقة وأساليب تحفيزها ودعمها وخر

تأسست مدرسة فلورانس كشراكة بين معهد الجامعة الأوروبية / مركز روبرت شويمان للدراسات المتقدمة، والمجلس الأوروبي لمنظمي الطاقة، ومجموعة المنظمين المستقلين، وتعتبر المدرسة منتدى أوروبي متخصص في التنظيم الإقتصادي والجهات الخاضعة والغير خاضعة للتنظيم، والأكاديميين ومتهذي القرارات والسياسات من مختلف الدول الأوروبية أن يجتمعوا لإيجاد وتطوير الحلول للموضوعات المختلفة والمتعلقة بتنظيم المرافق المختلفة وأيضاً لتبادل الخبرات بين الدول.



وتتميز المدرسة بهيكل تنظيمي غير معقد وذلك لضمان المشاركة الفعالة لكل من الشركاء والجهات الراعية، ويتقدم الشركاء وعدد من الجهات الخاضعة والغير خاضعة للتنظيم بالدعم المالي والإداري للمدرسة (ويسمى هؤلاء بالمساهمين وينقسموا إلى مساهم رئيسي ومساهم مساعد) وذلك من خلال دفع رسوم سنوية للمدرسة، وتتمثل أهداف المدرسة في تنظيم الإجراءات والفعاليات التي تتعامل مع القضايا التنظيمية الرئيسية،



الجهاز يشارك بالبرنامج التدريبي
تخطيط سياسة كفاءة وترشيد الطاقة «جايبكا» باليابان



جانب من المشاركين أثناء إحدى المحاضرات



المشاركين برنامج تخطيط سياسة كفاءة وترشيد الطاقة

تحت رعاية برنامج التعاون الدولي للحكومة اليابانية، وبحضور ممثلي اثنتي عشرة دولة هم المملكة العربية السعودية وجزر المالديف ورواندا ونيجيريا وإقليم كردستان العراقي والبرازيل وكولومبيا وبنجلاديش وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والكاميرون.



مثل الجهاز يتسلم شهادة اجتياز البرنامج من رئيس «جايبكا»

دولته في مجال كفاءة وترشيد الطاقة، وفي نهاية البرنامج قام المشاركون بعرض مقترحاتهم التي قاموا بإعدادها أمام لجنة فنية من مركز ترشيد الطاقة باليابان. هذا وقد أثنى الحضور على مقترح ممثل الجهاز المشارك وأعرب خيرة مركز ترشيد الطاقة باليابان عن رغبتهم في الإشتراك في تنفيذ هذا المقترح في مصر. كما تضمن البرنامج التدريبي عدة زيارات لكل من مشروع شركة خدمات الطاقة في مركز إعادة التأهيل بمقاطعة شن-يوكوهاما باليابان ومشروع شركة انبوس-سيون وهو مشروع إنشاء الطاقة المنزلية، وشركة تي ال في والتي تعتبر من أهم الشركات المتخصصة في صناعة المحابس المرشدة لطاقة البخار المستخدمة في الصناعات والمحطات البخارية المختلفة. وكذلك تم زيارة مبنى شركة أي ديك المتخصصة في صناعات لمبات "الليد" وهو أول مبنى في العالم يستخدم لمبات "الليد" بنسبة ١٠٠٪، وشركة أوساكا غاز بمقاطعة أوساكا باليابان وشركة كيوسيرا بمدينة كيوطو العاصمة القديمة لليابان، وشركة بي تك المتخصصة

شارك جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك مثلاً لمصر في البرنامج التدريبي «تخطيط سياسة كفاءة وترشيد الطاقة»، وذلك بمركز ترشيد الطاقة في اليابان والذي نظمه مركز التعاون الدولي الياباني «جايبكا»، في الفترة من ٢٩ مايو ٢٠١١ إلى ٢٤ يونيو ٢٠١١. وخلال البرنامج التدريبي تعرف المشاركون على أهم سياسات وقياسات ترشيد الطاقة في اليابان كتطوير ترشيد الطاقة، وقانون ترشيد الطاقة، وكذا أهم تكنولوجيات ترشيد الطاقة في قطاع الصناعة، كما تعرفوا على البرنامج التعليمي لوعي المجتمع لتطوير ترشيد الطاقة في الحياة اليومية، والتدابير المتبعة لمواجهة الإحتراق العالمي باليابان وقد تم تقسيم المشاركين بالبرنامج التدريبي إلى ثلاثة مجموعات عمل أشرف عليها فريق من خبراء مركز ترشيد الطاقة باليابان، وتم تكليف كل مجموعة على حدة بوضع خطة لتخطيط سياسة موحدة لمجموعة الدول التي ينتمي لها أعضاؤه. بعد ذلك قام كل متدرب من الثلاثة عشرة متدرباً بإعداد مقترح لسياسة

الجهاز يصدر أول تقرير عن مؤشرات استهلاك الطاقة الكهربائية بالأنشطة الاقتصادية في مصر

بعد قطاع الكهرباء والطاقة من القطاعات سريعة النمو التي تشهد تطوراً مستمراً في الأداء لمسايرة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية سواء في مجال الإنتاج السليعي أو الخدمي أو الإستخدامات المنزلية . لذا يرتبط دائماً إنتاج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة الإجمالية) إرتباطاً طردياً بنمو قطاع الكهرباء والطاقة.

وفي إطار قيام جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك لتحقيق أهدافه ومنها إعداد ونشر الدراسات والتقارير والتوصيات التي تساعد على تطوير الأداء في قطاع الكهرباء بما يساهم في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة . فقد قام الجهاز بإصدار التقرير الإحصائي السنوي الأول عن مؤشرات استهلاك الطاقة الكهربائية في الأنشطة الاقتصادية في مصر عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وباعتباره التقرير الأول في هذا المجال . فقد إقتصر هذا التقرير على المشتركين بشركات توزيع ونقل الكهرباء المملوكة للدولة فقط ذوي القدرة التعاقدية (١٠ كيلو وات فأكثر) في كافة الأنشطة الاقتصادية متضمنة المرافق والخدمات العامة المختلفة عدا المشتركين في الإستخدامات المنزلية والإنارة العامة . حيث تعتبر هذه الفئة من المشتركين من أهم فئات المشتركين بصفة عامة . فقد بلغ إستهلاكهم من الطاقة الكهربائية كمية قدرها ٤١٨٢٠ مليون ك.و.س بنسبة قدرها ٣٧,٢٧٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في مصر والتي بلغت ١١٨٩٠٣ مليون ك.و.س عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . بالإضافة إلى أن هذه الفئة من المشتركين تمارس كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وزراعة ومرافق حيوية كإلياه والصرف الصحي والمواصلات والموانئ والمطارات وكذلك الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان وكافة الجهات الحكومية والأهلية والأجنبية وغيرها من الأنشطة المختلفة.

وقد روعي في إعداد هذا التقرير إتباع المبادئ والأساليب الإحصائية المتعارف عليها دولياً في تصنيف الأنشطة الاقتصادية . كما تم أيضاً إعداد قاعدة بيانات لهذه الفئة من المشتركين بهدف إجراء التحليلات المختلفة وإستخراج المؤشرات اللازمة والتي تساعد في إصدار التقارير المطلوبة بصفة دورية سنوياً وإعداد أية تقارير تظهر الحاجة إليها في هذا الشأن. ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على



توزيع الطاقة الكهربائية المستهلكة طبقاً للاستخدام	مليون ك.و.س (طاقة كهربائية)	٪ إجمالي الطاقة المستهلكة في مصر
استهلاك قطاع الصناعة	٢٨٩١٦	٢٤,٧٠
استهلاك قطاع الزراعة	٤٨٣٤	٤,١٠
استهلاك المرافق العامة	٥٥٥٥	٤,٧٠
استهلاك الإنارة العامة	٧٠٥٠	٥,٩٠
استهلاك الجهات الحكومية	٥٤٤٣	٤,٦٠
الاستهلاك المنزلي وشركات الإسكان	٤٧٤٣١	٣٩,٩٠
استهلاك محلات وأخرى	٩١٧٤	٨,١٠
إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة	١١٨٩٠٣	١٠٠

موازنة الطاقة الكهربائية في مصر وتوضيح ما تتضمنه خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع الكهرباء عام ٢٠١١/٢٠١٠ . ودراسة المؤشرات الرئيسية لهذه الفئة من المشتركين بشركات نقل وتوزيع الكهرباء في الأنشطة الاقتصادية السائدة بهذا التقرير متضمنة أعدادهم وكمية الطاقة الكهربائية المستهلكة لهم موزعة حسب الأنشطة المختلفة. كما يهدف أيضاً التعرف على أعداد وأنشطة هذه الفئة من المشتركين وكمية الطاقة المستهلكة لهم موزعة جغرافياً حسب المحافظات المختلفة بما يساهم ويساعد في التخطيط إقليمياً . كما يتضمن التقرير بيانات عن أعداد هذه الفئة من المشتركين وكمية الطاقة الكهربائية المستهلكة لهم موزعة حسب شركات الكهرباء وأيضاً حسب مستويات الإستهلاك ومستويات القدرة التعاقدية ومستويات الحمل الأقصى بما يساعد في التخطيط لزيادة القدرات الكهربائية على مستوى شركات الكهرباء وللإلزامية للتنمية الاقتصادية.



عقد اجتماعات دورية مع مديري عموم التعاون مع الجهاز بشركات الكهرباء



جانب من إجتماع مديري عموم التعاون بشركات الكهرباء

في إطار تنسيق العمل والتواصل بين الجهاز والشركات العاملة بقطاع الكهرباء . ومتابعة أدائها لضمان سلامة تطبيق القواعد والقوانين السارية والمعتمدة من مجلس إدارة الجهاز . وكذا التأكد من جودة مستوى الخدمات الفنية والإدارية التي يقدمها مرفق الكهرباء للمستهلك . فضلاً عن تذييل كافة العقبات التي قد تؤثر على أداء مرفق الكهرباء . مع بحث أهم الشكاوى العالقة لدى شركات الكهرباء وحلها بالتعاون معها . يقوم الجهاز بعقد اجتماعات دورية مع مديري عموم التعاون بشركات التوزيع . ومن أهم التوصيات التي صدرت عن هذه الإجتماعات خلال الشهر الثلثة الماضية ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بإحالة محاضر ضبط سرقات التيار الكهربائي التي حرر للمشتركين إلى المحاكمة الجنائية فقد أوصت اللجنة بما يلي:

١- يتعين أن تكون إحالة أي من المشتركين أو المنتفعين المجرر ضدهم محاضر سرقات الكهرباء إلى المحاكمة الجنائية بناءً على موافقة من السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة أو من يفوضه في هذا الشأن .
٢- ضرورة استيفاء كافة الإجراءات المقررة عند تحرير محضر ضبط قبل العرض على السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للموافقة على إحالة هذه المحاضر إلى المحاكمة الجنائية .
٣- ضرورة الالتزام بما تضمنه الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ الصادر من الجهاز بشأن الضوابط الإلزامية للتعامل مع مخالفات شروط التعاقد وسرقات التيار الكهربائي من قواعد وأحكام.

ثانياً: فيما يتعلق باستكمال العمالة اللازمة لهيكل الإدارة العامة للتعاون مع الجهاز بشركات التوزيع بما يضمن تغطية كافة الشكاوى الخاصة بالمشتركين في النطاق الجغرافي لكل شركة فقد أوصت اللجنة بما يلي:

يتعين على شركات التوزيع إعادة النظر في الهيكل الوظيفي للإدارة العامة للتعاون مع الجهاز ليغطي نشاطها . كافة هندسات وإدارات الشركة وما يكفل سرعة الرد والتفاعل مع مقدمي الشكاوى من المستهلكين على أن يتضمن الهيكل الوظائف اللازمة ذلك وما لا يقل عن وظيفة رئيس قسم لكل من الشكاوى والتوعية بكل إدارة أو هندسة وشغل هذه الوظائف بالعناصر المتميزة والتي تتوافر لديها الخبرات اللازمة في هذا الشأن

ثالثاً: فيما يتعلق بالنظر في المعدلات الشهرية للكشف والتحصيل بكل شركة من شركات التوزيع والسابق طلبها منها لتلافي الشكاوى الخاصة بالقراءات الخاطئة فقد أوصت اللجنة بما يلي:

١- تقسم مناطق المشتركين بشركات التوزيع إلى مناطق حضرية ومناطق ريفية على أن يكون معدل الكشف أو التحصيل في

المناطق الحضرية ٦٠٠٠ مشترك شهرياً لكل كشف/ محصل و ٣٠٠٠ مشترك شهرياً لكل كشف/ محصل بالمناطق الريفية .
٢- إحكام الرقابة على قارئ العدادات ووضع قواعد التحفيز اللازمة لتدوين القراءات بصورة حقيقية وليست وهمية . ووضع الجزاءات الرادعة لتسجيل القراءات الوهمية .
٣- إحكام الرقابة على القراءات الشهرية عن طريق المقارنة الدائمة (على مستوى كل محول أو موزع) بين قراءات العدادات الرئيسية التي يتم تركيبها في المحول أو الموزع وبين مجموع العدادات الخاصة بمجموعة المشتركين الذين يتم تغذيتهم من خلاله وذلك للوقوف على نسب الفقد والنسب غير المقروعة .
٤- تصميم كارت متابعة لكل مشترك يوضع بجوار العداد في المناطق الريفية (فقط) يُوقع فيه الكشف شهرياً ويسجل به القراءة الحالية وتاريخ القراءة . على أن يكون هذا الكارت هو أحد عناصر الرقابة على الكشاف وتقييم أدائه .

رابعاً: فيما يتعلق بالنظر في كيفية التعامل مع سرقات الكهرباء التي تتم في الظروف الحالية وفي غياب عناصر الضبط القضائي (مباحث الكهرباء) فتوصي اللجنة بما يلي:

١- يجوز لشركات التوزيع تشكيل لجان مؤقتة مثلة من مهندسين وفنيين لتقوم بضبط سرقات التيار الكهربائي وتطبيق نص المادة (٣١) عليها دون توقيع الغرامات المقررة بها ودون إحالتها إلى النيابة حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١١ وذلك مراعاة لظروف البلاد التي تمر بها بعد الثورة وذلك حتى تعود الشرطة إلى العمل بالكفاءة المطلوبة في هذا الشأن .
٢- تحفيز اللجان المشار إليها بصفة مستمرة على أعمال تقليل الفقد الفني نتيجة ضبط السرقات الواقعة على التيار الكهربائي داخل نطاق اختصاصه .

تطبيقات عملية لحماية مستهلكي الكهرباء

إعداد الأستاذ / صلاح عبده رزق
رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك

في إطار الدور الذي يقوم به الجهاز من أجل حماية مستهلكي الكهرباء وأطراف مرفق الكهرباء (المنتج، الناقل، الموزع)، تقوم الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك بتلقي الشكاوى الواردة من المتفاعلين إلى الجهاز، ثم تقوم بفحصها ودراساتها وحلها بالتعاون مع شركات التوزيع المختصة في إطار من العدالة والشفافية، وذلك وفقاً للقواعد واللوائح التجارية المقررة في هذا الشأن، وفي هذا العدد نقدم بعضاً من أهم الشكاوى التي تلقاها الجهاز خلال الثلاثة شهور الماضية.

● ورد إلى الجهاز شكوى من أحد أصحاب المستشفيات الخاصة يتضرر فيها من مطالبه إحدى شركات توزيع الكهرباء له ببعض المبالغ المالية للمستشفى التي يملكها بقيمة بعض الفواتير الصادرة في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥/١٢، بمبلغ قدره ٥٣٧٦٦١,٥٣ جنيه.

وبدراسة موضوع هذه الشكاوى بالجهاز تبين أن هذه المبالغ المطالب بها المستشفى ما هي إلا عبارة عن نسوبتين الأولى قيمتها ٣٠٨٥٨٨,٩٣ جنيه تخص الفترة من ٢٠٠٠/١١/٢١ حتى ٢٠٠٤/٧/١٤، والثانية قيمتها ١٧٤٥٥,٣٩ جنيه تخص الفترة من ٢٠٠٤/١١/٢١ حتى ٢٠٠٥/١١/٩، كما تبين قيام شركة توزيع الكهرباء بحساب التسويات عن مدة تسوية تجاوز أكثر من ستة شهور وحساب المتوسط اليومي عن متوسط تجاوز الثلاثة شهور، وذلك يعتبر مخالفاً لما ورد بالأحكام المقررة بالمادة (١٧) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع المعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١١

وأفاد الجهاز بضرورة إعادة حساب قيمة التسويات عن المدة الفعلية للخلل (في ضوء عدم تجاوز مدة الستة شهور السابقة على تاريخ اكتشاف الخطأ والمدة التالية له) وذلك وفقاً لأحد الخيارات المنصوص عليها في المادة (١٧) من اللائحة المشار إليها، وهي إما متوسط استهلاك الشهر عن فترة الثلاثة شهور التالية لإصلاح الخلل، أو مدة الثلاثة شهور السابقة على مدة الخلل أو مدة الثلاثة شهور

المقابلة من العام السابق عليها. وبناءً على ذلك تم تعديل التسوية الأولى لتصبح بمبلغ ٤٧٣١٦,٧٩ جنيه بدلاً من ٤٧٢٢٥,٩١ جنيه. وتعديل التسوية الثانية لتصبح بمبلغ وقدره ١٧٤٥٥,٣٩ جنيه بدلاً من ٩٠٤٣٥,١٢ جنيه، لتصبح إجمالي التسويات المصدرة للمستشفى بمبلغ ٦٤٧٧٢,١٨ جنيه بدلاً من ٥٣٧٦٦١,٥٣ جنيه.



● ورد إلى الجهاز شكوى أخرى من أحد أصحاب المصانع والتي يتضرر فيها من قيام مباحث الكهرباء بتحرير محضر سرقة تيار كهربائي له بمبلغ ٤٥٨٧٤٨,٢٥ جنيه.

وبدراسة موضوع الشكاوى مع الشركة المختصة تبين عدم قيام محرري تقرير الضبط وفقاً لما هو وارد بالتقرير بالتواجد في مكان الضبط مما ترتب عليه القيام بالتوقيع على التقرير على خلاف ما نقض به القواعد وترتيباً على ذلك تم إجراء تحقيق اداري في هذا الشأن من جانب الشركة وتبين عدم نواجد محرري الضبط لحظه وقوع الضبط الأمر الذي ينتضى معه حدوث واقعة السرقة. وبناءً على ما تقدم قرر الجهاز عدم صححه تقرير الضبط لمخالفته للقواعد الواردة بالكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الضوابط الانزامية للتعامل مع مخالفات شروط التعاقد وشرقات التيار، الأمر الذي يستوجب إلغاء كافة الآثار المالية المترتبة على تحرير هذا المحضر واتخاذ اللازم نحو إجراء تسوية وفقاً لأحكام المادة رقم (١٧) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع، وقامت الشركة المعنية بتنفيذ فرار الجهاز المشار إليه.



● ورد إلى الجهاز شكوى أخرى من أحد أصحاب المزارع والتي يتضرر فيها من قيام مباحث الكهرباء بتحرير محضر سرقة تيار كهربائي له، بمبلغ ٣٥٥٠٩,٠٥ جنيه.

وبدراسة موضوع هذه الشكاوى بالجهاز تبين أن الأجمالي المركبه بالمزرعة أقل من الإجمالي الوارده بتقرير الضبط فضلاً عن تناسب الأجمالي مع كميته الاستهلاكات المسدده شهرياً لذلك قرر الجهاز إلغاء كافة الآثار المالية المترتبة على تحرير هذا المحضر لاختلاف الأجمالي الوارده بلعائنه على طبيعته عن الأجمالي الوارده بتقرير الضبط بالإضافة الى أن استهلاكاتها تتناسب مع كميته الاستهلاكات المسدده وبناءً على ذلك قامت الشركة بتنفيذ فرار الجهاز.

أنت تسأل؟ ونحن نجيب؟



● التوزيع الذي يلزم بمقتضاه المرخص له بالتوزيع بتوصيل التيار الكهربائي لأي منشأة تقع في النطاق الجغرافي المصرح له به من الجهاز بند (٢-١-١) من كود التوزيع. وفي ضوء ما تقدم وحيث أن المشترك تقع المساحة المقررة له خارج نطاق التقسيم المعتمد، فإنه طبقاً لقواعد توصيل التغذية الكهربائية للمنشآت السكنية في القرى والمدن المعمول به اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ يتم إعداد المقاييسات بواقع (٢٥٠ جنيه/ك.ف.أ) وذلك طبقاً للقواعد المقررة.

● ورد إلى الجهاز استفساراً من أحد المشتركين بشأن طلب الإفانة بالرأى عن مدى إمكانية ان يدفع كل منتفع نصيبه من المقاييسة لإخخال الكهرباء لياقى عقار مكون من أربعة طوابق وتم تعليته خمسة طوابق.

وبدراسة الموضوع أفاد الجهاز بأن الأصل أن يتم سداد قيمة مقاييسة التوصيل الرئيسى للعقار مرة واحدة أما قيام الشركة بالتوصيل إلى العقار مع تحميل كل منتفع بنصيبه من قيمة المقاييسة، مع إمكانية الرجوع الى الشركة في هذا الشأن للنظر في إمكانية التنفيذ بعد أخذ الضمانات اللازمة إن وافقت على ذلك.

● ورد إلى الجهاز استفساراً من إحدى شركات توزيع الكهرباء بشأن طلب الافانة بالرأى عن كيفية احتساب تكلفة المقاييسات في حالة تحمل الشركة تكلفة ٥٠٪ من نفقة الشبكة الداخلية (جهد متوسط وجهد منخفض). وبدراسة الموضوع أفاد الجهاز بأن تحمل الشركة لنسبة الـ ٥٠٪ من قيمة الشبكة الداخلية (جهد متوسط وجهد منخفض) ليس له سند من القواعد ولا يمكن إعتباره سوى تسرع من قبل شركة توزيع الكهرباء المختصة وبالتالي يكون التوصيل للمواطنين داخل مثل هذا التقسيم.

بقيمة العدادات فقط طالما أن القدرات التعاقبية لم تعد القدرة التصميمية

● ورد إلى الجهاز استفساراً من إحدى شركات توزيع الكهرباء بشأن طلب الإفانة بالرأى عن كيفية تقدير المقاييسة لأحد المشتركين ضمن غطط تفصيلي لأرض الانكاوية بالمحمومية والتي صدرت بقيمة ٢٢٥٨٠,٧٧ جنيه، إلا انه لاحقاً بتاريخ ٢٠١١/٢/١٤ ورد خطاب من الوحدة المحلية لمركز ومدينة المحمومية يتضمن ان المساحة الخاصة ليست ضمن التقسيم.

وبدراسة الموضوع أفاد الجهاز بأنه بالنسبة للتقسيمات داخل المدن التابعة لأجهزة المحافظات أو هيئة التعمير أو أية جهة إدارية والتي يتم فيها إنشاء الشبكات الداخلية لهذه التقسيمات عن طريق هذه الجهات أو علي نفقتها فإن التوصيل لكافة هذه التقسيمات يتم في حدود القدرات المقررة لكل قطعة، ولا يتحمل في هذه الحالة طالب التوصيل إلا ثمن العدادات فقط مضافاً إليها قيمة أية مهمات أخرى داخلية لديه. أما بالنسبة لباقي الوحدات الأخرى داخل نطاق شركات التوزيع فإنه يطبق عليها دليل توصيل التغذية الكهربائية وتلتزم شركة التوزيع بوضع الإستثمارات اللازمة في شأن توفير الطاقة الكهربائية داخل المناطق المعتمدة إستناداً إلى أحكام كود



بقلم الأستاذ / صلاح عبده رزق
رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك
بجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

نحو علاقة أفضل بين المتعمع وشركة الكهرباء (٢)



في إطار إعادة الترتيب التي تحتاج إليها الكثير من مواقع العمل بصفة عامة ومواقع تقديم الخدمة لجمهور المتعاملين معها بصفة خاصة، من حيث الفكر والإجراءات وحتى القيادات القائمة على التنفيذ واتخاذ القرارات، وإسهاماً لروح التي صاحبت الثورة المصرية الجيدة في ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي حركت المياه الراكدة وغيرت مجرى التاريخ الوطني وفتحت آفاق الأمل أمام كل المصريين الذين حرموا من أبسط حقوقهم الحياتية على مدار عقود.

نستكمل في هذا العدد أهم الضوابط التي تحقق علاقة أفضل بين المنتفع وشركة الكهرباء فيما يتعلق بحقوق وواجبات كلا الطرفين.

وتفعيلاً لذلك قام الجهاز من خلال التوصيات الصادرة عن لجنة تنسيق العمل بين الجهاز وشركات نقل وتوزيع الكهرباء بوضع الضوابط التالية :-

وفي جميع الأحوال يجب مراعاة تطبيق القواعد الخاصة بالتسويات المالية اللازمة عند نهاية السنة المالية في حالة تجاوز الحمل الأقصى للقدرة التعاقدية للمنتفع.

أولاً: فيما يتعلق بزيادة القدرة التعاقدية وما كان بصاحبها من قيام الشركات بإصدار المطالبات المالية مقابل ما تبين لديها من زيادة في القدرة التعاقدية على النحو التالي:

تقوم شركة النوزع بإخطار المنتفع بخطاب مسجل يعلم الوصول بنجاءه القدرة التعاقدية ومقدار هذا التجاوز على أن يخبر بين أحد أمرين.

● إما سداد قيمة القدرة الزائدة وفقاً للتكلفة النمطية المقررة بدليل توصيل التغذية الكهربائية للمشروعات الاستثمارية أو دليل توصيل التغذية الكهربائية للمنشآت السكنية في القرى والمدن على حسب الأحوال وإبرام عقد توريد جديد بالقدرة التعاقدية الجديدة.

● أو تركيب الأجهزة أو المعدات أو المهمات اللازمة للنحكم في عدم تجاوز المنتفع القدرة التعاقدية وعلى نفقته الخاصة. ويتم تحديد موعداً له لا يتجاوز الأسبوعين لإختيار أي من الخيارين السابقين وفي حالة عدم الاستجابة تقوم الشركة بتركيب الأجهزة أو المعدات أو المهمات اللازمة للنحكم في عدم تجاوز القدرة التعاقدية للمنتفع وعلى نفقته الخاصة.

ثانياً: فيما يتعلق باتهام المشتركين بسرقة الكهرباء ثم التوجيه بما يلي:

● توشي الحذر من جانب كل شركة توزع عند تحرير محاضر سرقات التيار والتأكد فنياً من وجود سرقة كهرباء من عدمه نظراً لارتفاع حالات المخاض الحرة دون وجود الأدلة الكافية على السرقة، وما ترتب على ذلك من آثار.

● ضرورة تشكيل العدد المناسب من اللجان التي تنظر في محاضر سرقات التيار سواء من حيث التقدير أو النظم حتى يتم الانتهاء من نظر النظميات المقدمة في هذا الخصوص في أسرع وقت ممكن دون الإخلال بحقوق المحرر ضد هذه المخاض من الدفاع عن أنفسهم.

● وضرة الرد تفصيلاً على ما تضمنته تظلماتهم من دفع وفي حالة تحصيل مبالغ مالية مقابل هذه المخاض الحرقى وينبى بعد ذلك عدم صحتها كلياً أو جزئياً، فإنه يتعين على شركة التوزيع رد هذه المبالغ نقداً وفوراً بناءً على طلب العميل.

● ولا يجوز إجباره على اعتباره جزءاً مقدماً تحت حساب الاستهلاك. (٢٠٠٨/٤٩)

● ضرورة الالتزام بعدم رفع عدادات المشتركين المتهمين بسرقة التيار الكهربائي والمحرر ضدهم محاضر ضبط (تم إحالتها إلى المحاكم الجنائية) قبل الحصول على أحكام قضائية نهائية في هذا الشأن، مع اعتبار نتائج محاضر الضبط التي حُرر بعد رفع هذه العدادات على خلاف ما تقدم عدمه الأثر، وخاسب فقط على أساس متوسط استهلاكاتها الفعلية. (٢٠٠٨/٥١٤)

● ضرورة التزام شركات التوزيع بإجراء فحص دوري "كل ثلاثة شهور على الأكثر" لعدادات كبار المشتركين لديها للتأكد من سلامتها الفنية والمعبارة مع تسجيل النتائج والتاريخ على ملصق خاص بالعداد أو سجل بعد لذلك، على أن يبدأ ذلك اعتباراً من الربع الأول خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ومراجعة عدم القيام برفع أي عدادات تخص المنتفعين دون وجود ضوابط وإجراءات لهذا الرفع، ومراجعة ذلك أيضاً عند تقدم المنتفع بالشكوى إلى الجهاز (وقبل البت في هذه الشكوى)، وسيتم اعتبار الآثار المالية المترتبة على تحرير محاضر سرقات تالية لتاريخ رفع هذه العدادات على خلاف ما تقدم لاغية، حيث يتعين الحاسبة في هذه الحالة على أساس متوسط الاستهلاك الشهري. (٢٠٠٨/٧٩)

● ضرورة استعادة بعض شركات التوزيع صلاحياتها في القيام بما هو منوط بها وفقاً لأحكام المواد ٣٠، ٣١، ٣١ مكرر من اللائحة التجارية لشركات التوزيع من حيث القيام بتقدير كمية وقيمة الأحمال المذكورة في تقرير الضبط والنظر في التظلمات المقدمة من المحرر ضد هذه التقارير وفقاً للضوابط الاسترشادية للتعامل مع مخالفات التعاقد وسرقات التيار الكهربائي الصادرة بالكتاب الدوري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨، ثم بعد ذلك إحالة هذه التقارير إلى شرطة الكهرباء للتحصيل أو الإحالة إلى النيابة العامة إن كان هناك مبرراً لذلك.

عند رفع العداد للفحص أو المعابة (بناءً على طلب المشترك أو الشركة أو عند ضبط السرقات) يتبع ما يلي:



١- يتوجه الموظف المختص برفع العدادات إلى مكان عداد المشترك بناءً على خطاب تكليف يحدد الغرض من هذه المهمة مخنوم بخاتم الشركة- ويتم إطلاع المشترك عليه وتأكيد شخصية الموظف أمامه.

٢- يقوم الموظف بتسجيل كافة بيانات العداد قبل رفعه على نموذج الرفع - الذي يعد لهذا الغرض- ويحرر من أصل وصورة تسجل به قراءة العداد -ومعامل القراءة والحالة الظاهرية للعدادات من حيث وجود أو عدم وجود الرصاص، وسلامة زجاج العداد من عدمه... الخ ويتم تسليم المشترك صورة من هذا التقرير بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام.

٣- يقوم الموظف في نفس الوقت بتركيب عداد آخر للمشارك بدلاً عن العداد المرفوع وبنفس القدرة ويتم تسجيل قراءة بدء تشغيله على نموذج الرفع لتسلم صورته للمشارك. في حالة عدم تركيب العداد البديل، يتعين أن يتم محاسبة المشترك وفقاً لتوسط الاستهلاك الشهري المحتسب وفقاً للمادة (١٧) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع وذلك إذا تم التوصل له توصيلاً مباشراً بدون عدادات تسجيل، ولا يجوز في هذه الحالة تحرير محاضر سرقات للمشارك.

● أن يتم إدانة المتهم بسرقة الكهرباء بحكم قضائي جنائي نهائي.
● أن يتم انتهاء الجهاز من بحث شكواه إذا كان متقدماً بشكوى إليه.
● أن يتم رفع العداد بعد ذلك بناءً على أمر مكتوب صادر عن المدير التجاري المختص.
● أن يتوجه الموظف المختص برفع العداد بناءً على الأمر الصادر له من المدير التجاري إلى مكان وجود العداد. (٢٠٠٨/٨١٣)

بالنسبة للقواعد الإلزامية للتعامل مع مخالفات شروط التعاقد وسرقات التيار يجب مراعاة التزام شركات التوزيع بتوفير الكاميرات اللازمة لتصوير أساليب وطرق سرقات التيار فضلاً عن ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختيار أفضل العناصر الفنية من حيث الكفاءة والسمعة الطيبة للعمل مع مسؤولي شرطة الكهرباء.

● ضرورة تعديل نص المادة (٣١) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع وخصوصاً فيما يتعلق بتحديد عدد ساعات التشغيل الافتراضية ليضاف إليها عبارة "أو مدد التشغيل الفعلية" لوجود بعض المصانع أو المحلات التي تعمل لمدد أكثر من ١٢ ساعة. (٢٠٠٨/١٢/٢٤)

● عدم إحالة تقارير الضبط الخاصة بسرقات التيار إلى النيابة لاتخاذ إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهمين بالسرقة قبل البت في التظلمات



المقدمة (ولا يعتد بأكثر من تظلم واحد للمحرر ضده تقرير الضبط حتى ولو تقدم بأكثر من تظلم). ويجب على شركات التوزيع اتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في البت في هذه التظلمات في النواعيد المقررة باللائحة (٣١) مكرر من اللائحة التجارية والمنشورة بكتاب دوري الجهاز رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦، حتى لو تطلب ذلك إنشاء أكثر من لجنة تظلمات، على أن يكون الرد على التظلم شاملاً لكافة عناصره.

● التنبيه بأن الجهاز يقرر (في شأن بعض شكاوى المحرر ضدهم تقارير ضبط) إلغاء كافة الآثار المالية الناتجة عن تحرير تقارير ضبط سرقات الكهرباء إذا تضمنت أي ما يلي:

ذكر الأحمال وقت الضبط إجمالاً وليست تفصيلاً (فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي يتعدى معها ذكر الأحمال تفصيلاً).
عدم ذكر أسماء لجنة الضبط في صدر تقرير الضبط بما فيهم ممثلي الشرطة على نموذج الضبط الموحد الذي يوافق عليه الجهاز. (٢٠٠٩/٢/١٨)

أن تتضمن القرارات الصادرة بتشكيل كل من لجان تقدير قيمة الأحمال الواردة بتقارير الضبط ولجان التظلمات منها على الاختصاصات الواردة بالكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ سالف الإشارة إليه على وجه التحديد.

● تشكيل أكثر من لجنة للتظلمات من تقارير الضبط إذا تطلب الأمر ذلك حتى يتم بحث هذه التظلمات في النواعيد المحددة باللائحة ٣١ مكرر من اللائحة التجارية لشركات التوزيع.

● اعتماد قرارات كل من لجان تقدير قيمة الأحمال ولجان التظلمات (بعد إعمال الاختصاصات المقررة لكل منها) من رئيس مجلس الإدارة إعمالاً لما ورد بنص المادة (٣١) مكرر من اللائحة التجارية لشركات التوزيع والجدول الزمني لرافق لهذه المادة.





مقالات

ثالثاً : فيما يتعلق برفع عدادات المشتركين فقد أوصت اللجنة بما يلي :

أولاً: عند رفع العداد للفحص أو العبارة (بناءً على طلب المشترك أو الشركة أو عند ضبط السرقات) يتبع ما يلي:



1- يتوجه الموظف المختص برفع العدادات إلى مكان عداد المشترك بناءً على خطاب تكليف يحدد الغرض من هذه المهمة مختوم بخاتم الشركة - ويتم إطلاع المشترك عليه وتأكيد شخصية الموظف أمامه.

2- يقوم الموظف بتسجيل كافة بيانات العداد قبل رفعه على نموذج الرفع - الذي يعد لهذا الغرض - ويحرر من أصل وصورة وتسجل به قراءة العداد - ومعامل القراءة والحالة الظاهرية للعدادات من حيث وجود أو عدم وجود الرصاص وسلامة زجاج العداد من عدمه... الخ. ويتم تسليم المشترك صورة من هذا التقرير بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام.

3- يقوم الموظف في نفس الوقت بتركيب عداد آخر للمشارك بدلاً عن العداد المرفوع وينفس القدرة ويتم تسجيل قراءة بدء تشغيله على نموذج الرفع المسلم صورته للمشارك.

في حالة عدم تركيب العداد البديل يتعين أن يتم محاسبة المشترك وفقاً لتوسيط الاستهلاك الشهري المحسوب وفقاً للمادة (17) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع وذلك إذا تم التوصل له توصلًا مباشرًا بدون عدادات تسجيل ولا يجوز في هذه الحالة تحرير محاضر سرقات للمشارك.



ثانياً: عند رفع العداد لعدم قيام المشترك بسداد قيمة استهلاكاته من الكهرباء خلال المدة المبررة يتبع ما يلي:



يتم توجيه إنذار كتابي للمشارك بخطاب موحي عليه بعلم الوصول قبل إجراء فصل التيار ورفع العداد بعشرة أيام على الأقل. على أن يتضمن الإنذار إما السداد خلال هذه المدة أو فسخ التعاقد ورفع العداد اعتباراً من اليوم التالي لليوم الأخير لهذه المدة.

يتم فصل التيار أو رفع العداد في حالة إتقضاء المدة المشار إليها بشرط ألا يكون المكان مغلقاً.

ثالثاً: بالنسبة لرفع العداد لقيام المشترك بسرفة الكهرباء أو مخالفة شروط التعاقد:



● أن يتم ادانة المتهم بسرفة الكهرباء بحكم قضائي جنائي نهائي.
● أن يتم انتهاء الجهاز من بحث شكواه إذا كان متقدماً بشكوى إليه.
● أن يتم رفع العداد بعد ذلك بناءً على أمر مكتوب صادر عن المدير التجاري المختص.

● أن يتوجه الموظف المختص برفع العداد بناءً على الأمر الصادر له من المدير التجاري إلى مكان وجود العداد.
● أن تتبع الخطوات المشار إليها في البنود (1)، (2)، (3)، (4) من أولاً من هذه الضوابط.

رابعاً: بالنسبة لرفع العدادات لعدم قيام المشترك/المنتفع باتخاذ إجراءات تحسين معامل القدرة لديه:

● يتعين أن يتم ذلك وفقاً لما نص عليه العقد المبرم بين الشركة والمنتفع (2009/13).

عند قيام شركات التوزيع بإجراء فحص لعدادات أي من المشتركين للوقوف على سلامة تسجيل الاستهلاك لديهم من

● وفي حالة رفع العدادات بالتطبيق لما تقدم يتم الاحتفاظ بهذه العدادات المرفوعة على سبيل الأمانة لدى شركات التوزيع ولا يجوز التصرف فيها إلا بعد أن يتم فبد قيمتها ديوناً على الشركة. وأحقبة أصحاب هذه العدادات في استردادها عند إزالة أسباب غلق أنشطتهم أو تركيب عدادات بديلة لهم دون مطالبتهم بقيمتها مرة أخرى. (2009/15)

● ضرورة توجيه إنذار كتابي للمشارك موحي عليه بعلم الوصول قبل إجراء فصل التيار الكهربائي بعشرة أيام على الأقل في حالة رفع العداد لعدم قيام المشترك بسداد قيمة استهلاكاته من الكهرباء خلال المدة المقررة. ولا يتم رفعه أو تركيبه إلا عن طريق المختصين بذلك ووفقاً لإجراءات محددة.

● أن فسخ التعاقد ورفع العداد لقيام المشترك /المنتفع بسرفة الكهرباء أو مخالفة شروط التعاقد لا يكون إلا بعد صدور حكم جنائي ضده.

● أن رفع العدادات لعدم قيام المشترك/المنتفع باتخاذ إجراءات تحسين معامل القدرة لديه تكون وفقاً لما نص عليه العقد المبرم بين الشركة والمنتفع في هذا الشأن. (2009/20)



● تحديد مقابل فحص العدادات والأجهزة ومعايرتها لمعرفة دقة تسجيلها وانتظام سيرها والليدة الزمنية لإجراء هذا الفحص تطبيقاً لأحكام المادة (16) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع. التأكيد على أنه إذا كان الخطأ في القراءة نتيجة الخطأ في ثابت العداد لسبب يرجع إلى الشركة يتم عمل نسوية بشرط ألا تجاوز مدتها ستة أشهر سابقة على اكتشاف الخطأ. أما إذا كان هذا الخطأ بالزيادة على المنتفع فإنه يتم عمل نسوية لصالح المنتفع ولكن مع مراعاة أحكام القانون المدني بشأن التقادم. (2009/19)



عدمه في حالات وجود خلل غير عمدي بهذه العدادات فإنه يجب أن يتم تقدير كمية الاستهلاك عن فترة الخلل بأحد الخيارات الثلاث المنصوص عليها في المادة (17) من اللائحة التجارية لشركات التوزيع. وبمراعاة الحد القصوى المنصوص عليها للمحاسبة وفقاً لأحكام هذه المادة. (2009/15)

● ضرورة قيام شركات التوزيع بتغيير العدادات المعطلة بعد الفحص بعدادات بديلة خلال مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ اكتشاف خلل العداد ومحاسبة المقصرين في ذلك وبراعى أن يكون العداد البديل (الجديد) من الأنواع الرقمية في ضوء البرنامج الذي وضعته كل شركة بشأن تحديد العدادات بها. (2009/18)

● عدم جواز قيام شركات التوزيع برفع عدادات أي من المنتفعين القائميين بأنشطة تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها بناءً على خطابات من وحدات الحكم المحلي إلا بعد صدور قرار من الوزير أو المحافظ المختص بغلق هذه الأنشطة وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 2007/17/20 المتضمن عدم استصدار أية قرارات بإغلاق المشروعات أو وقف نشاطها إلا إذا كانت مخالفة لقوانين الصحة أو تتسبب في إزعاج المواطنين وأن يكون الإغلاق بقرار من الوزير أو المحافظ المختص وكذا استمرار العمل بالتراخيص المؤقتة الممنوحة للمشروعات.



● عند تحصيل ضريبة الدمغة النوعية (المقررة بالقانون رقم 111 لسنة 1980 وتعديلاته) من المنتفعين الخاضعين لهذه الضريبة بموجب القانون فإنه وفقاً لما ورد بالبنود الأساس من عقود توريد الطاقة الكهربائية لمنتفعي شركات التوزيع على الجهد المتوسط والجهد المنخفض والذي نص على أن: "يلتزم المنتفع بتركيب عدادات مستقلة مطابقة للمواصفات الفنية للشركة لتسجيل الطاقة الكهربائية طبقاً لنوع وقيمة الضرائب والرسوم المستحقة على كل نوع من أنواع الاستهلاك. وتحسب قيمة هذه الطاقة بالسعر المشار إليه في البند الخامس مضافاً إليها الرسوم والضرائب المقررة على أن يخطر الشركة خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تركيبها للتحقق من دقتها.

ويتم معايرة العدادات بصفة دورية كل عام بمعرفة الشركة في وجود مندوبي المنتفع وعلى نفقته.



● في حالة عدم قيام المنتفع بتركيب عدادات لتسجيل الطاقة المستهلكة في غير أغراض الإنتاج في العنابر والمكانب الملحقة بمنشأته تقوم الشركة بتركيبها على نفقته. وحساب الطاقة المستهلكة لهذه الأغراض قبل تركيب العدادات على أساس متوسط الاستهلاك لمدة ثلاث شهور بعد تركيب العدادات على أن تكون هذه القراءات صحيحة. وفي حالة تعذر تركيب هذه العدادات يتم تقدير كمية الطاقة المستهلكة في غير أغراض الإنتاج بمعرفة كل من الشركة والمنتفع."



فوائد تطبيق أنظمة كفاءة الطاقة:

يوجد العديد من الفوائد تصنف طبقاً للجدول رقم (1)

جدول رقم (1) جدول أنظمة كفاءة الطاقة

على المستوى العالمي	على المستوى القومي	على المستوى الصناعي
- تخفيض غازات الاحتباس الحراري والانبعاثات الأخرى	- تخفيض الطاقة المستوردة	- تخفيض قيمة فواتير الطاقة
- الحفاظ على البيئة المستدامة	- ترشيد المصادر المحددة	- زيادة التنافسية
	- تأمين الطاقة المحسنة	- زيادة الإنتاج
		- تحسين الجودة
		- زيادة الأرباح

ومن فوائد تطبيق برامج المواصفات المعيارية وبطاقات كفاءة الطاقة مايلي:

- إعداد بيانات عن الطاقة المستهلكة للمشاركين
- تمكين المشاركين من تخفيض فاتورة الكهرباء.
- تخفيض استثمارات رأس المال للانشاءات الأساسية لمصادر الطاقة.
- تقوية أسواق المنافسة.
- علاج التغيرات المناخية.
- تخفيض تلوث المناطق والمدن.
- نشر ثقافة الترشيد لمستهلكي الطاقة.

من تاريخ برامج المواصفات المعيارية وبطاقات كفاءة الطاقة

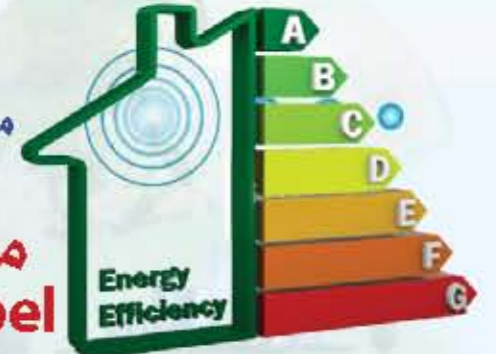
- منذ عام 1960 قدمت روسيا للمرة الأولى ملصقات بيانات الكفاءة والمواصفات المعيارية للأداء.
- خلال عام 1962 قدمت بولندا لأول مرة المواصفات المعيارية الإلزامية لأدنى كفاءة للطاقة.
- في عام 1976 قدمت ولاية كاليفورنيا - الولايات المتحدة - المواصفات المعيارية لكفاءة الطاقة.
- قدمت الحكومة الفرنسية المواصفات المعيارية للثلاجات عام 1968 وللثلاجات عام 1978 حول العالم.
- عدت 43 حكومة قدمت المواصفات المعيارية والملصقات خلال عام 2000 وأورات إلى 65 في عام 2007 ثم - رأت إلى 73 حكومة.
- بدأ حالياً عدد من الدول في تطبيق برامج اختيارية للمصنعات لكفاءة الطاقة للمعدات الكهربائية المنزلية.
- بدأت دول أخرى كثيرة مثل استراليا، كندا، الصين، البرازيل، تايلاند، اليابان، المملكة المتحدة في تطبيق برامج قومية للمصنعات كفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية (الثلاجة - الغسالة - السخان - الملمبات ...)



مقالات



ملصقات كفاءة الطاقة Energy Efficiency Label (1)



بقلم د/ كاميليا يوسف

تهتم أغلب الحكومات في كل انحاء العالم، سواء في الدول المتقدمة أو غير المتقدمة، باستغلال مصادر الوقود المتاحة بالطرق المثالية بقدر الإمكان مع تشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

وبذلك يمكن الحفاظ على الطاقة وحماية البيئة من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتحقيق ذلك يتم خلق وتشجيع ثقافة تتعلق بالحفاظ على الطاقة والبيئة.

وهذا يتم من خلال الإهتمام بتطبيق العديد من برامج ترشيد وكفاءة الطاقة مثل:

● المواصفات المعيارية لكفاءة الطاقة

● بطاقات كفاءة الطاقة

تعرف المواصفات المعيارية لكفاءة الطاقة (Energy Efficiency Standards)

- بأنها اللوائح أو الأنظمة التي تصف أداء الطاقة للمنتج
- وغالباً ما تُخذر (أوتنوع) بيع المنتج ذو كفاءة طاقة أقل من أدنى قيمة قياسية مسموحة (والتر غالباً ما تعرف بأدنى معيار لأداء الطاقة).

Minimum Energy Performance standards-MEPS



بينما يعرف ملصق كفاءة الطاقة (Energy Efficiency Label)

بأنه عبارة عن بطاقة غنية بالمعلومات المفيدة، والتي تلصق على المنتج الصناعي وتشير إلى أداء الطاقة (الطاقة المستهلكة - الكفاءة - تكلفة الطاقة) كما تم المشتري بالبيانات الضرورية للمساعدة في اتخاذ قرار الشراء.

لماذا نحتاج لبرامج المواصفات المعيارية

لكفاءة الطاقة وبطاقات الطاقة ؟

- مراقبة التغيرات الكبيرة في استهلاك الطاقة للمنتجات الصناعية.
- غالباً ما توجد صعوبة لفهم بيانات استهلاك الطاقة المسجلة على لوحة البيان (nameplate)
- تتبع استمرارية المنتجات والمشتريات للمعدات والأجهزة ذات الكفاءة المنخفضة.





تكلفة دورة الحياة (life cycle cost):
تتكون تكلفة أي جهاز يستهلك الطاقة من جزئين هما:
- تكلفة شراء الجهاز (purchase cost)
- تكاليف تشغيل الجهاز خلال عمره (lifetime running cost) والتي تتمثل في أعمال الصيانة وقطع الغيار وتكلفة الكهرباء المستهلكة إلخ.....

ونلاحظ ان أغلبنا عند شراء جهاز جديد، يتركز تفكيره في سعر شراء الجهاز ولا يعلم شيئا عن تكاليف التشغيل والتي في كثير من الاحيان، تكون أكثر تكلفة من سعر شراء الجهاز.



ملصقات كفاءة الطاقة (Energy Efficiency Labels)

كما ذكرنا، هي عبارة عن بطاقة تركز على توعية المستهلكين وتزودهم بالمعلومات الهامة والضرورية عن كفاءة الجهاز (من حيث استهلاك الطاقة، والكفاءة...) قبل شراء الجهاز. وذلك للمساعدة في اختيار الجهاز ذو الكفاءة العالية والأقل استهلاكاً للكهرباء. تثبت البطاقة على الجهاز الكهربائي المنزلي بصورة واضحة تمكن المستهلك من رؤية محتوياتها بسهولة.

من أهم المعلومات المسجلة على بطاقة كفاءة الطاقة مايلي:

- العلامة التجارية للصانع
- رقم الطراز (أو النموذج).
- استهلاك الطاقة الكهربائية (ك و س/السنة).
- طبقاً لنوع الجهاز، توجد بيانات السعة والكفاءة.
- الضوضاء الصادرة عند تشغيل الجهاز (مقاسة بالديسيبل).
- بيانات أخرى على سبيل المثال في الغسالات والجففات، يذكر استهلاك المياه وسرعة الدوران والسعة بالكيلوجرام.



توجد أشكال متعددة لملصقات كفاءة الطاقة والتي جميعها تتصف بتصميم واضح ومختصر والبيانات تكون مفيدة وذات ألوان مميزة لها دلالاتها، ويتم عرض البيانات بطرق مختلفة مثلا:

- استخدام الحروف A, B, C, D, E والاسهم الملونة وتبدأ بالمستوى A والذي يمثل أعلى كفاءة وأقل استهلاك وينتهي بالمستوى E ويمثل أقل كفاءة وأعلى استهلاك للكهرباء، وبالمثل عند استخدام الحروف A, B, C, D, E, F, G أو استخدام الحروف كالأتي: A+++, A++, A+, A, B, C, D وهذا النظام يستخدم في ملصقات الاتحاد الأوروبي (Colored EU labels)
- استخدام النجمة (Star label) وهو المستخدم بكل من أمريكا وأستراليا (كلما زاد عدد النجوم كلما كان الجهاز أكثر كفاءة للطاقة)
- استخدام الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥) وهو المستخدم في تايلاند والصين (كلما زاد الرقم كلما كان الجهاز أكثر كفاءة للطاقة وذلك في ملصق تايلاند بينما العكس في ملصق الصين).

يوضح شكل (٢) بعض النماذج لملصقات كفاءة الطاقة



أمثلة للإستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية ببعض الدول

إعداد م/حاتم وحيد

يعرف الإستهلاك المنزلي للطاقة بأنه هو كمية الطاقة المستهلكة (أو المستخدمة) في المنزل.



تضي المناطق الأوروبية معتدلة الطقس مثل إيطاليا وفرنسا فيقدر الإستهلاك السنوي للطاقة بالمنزل بحوالي ٢٠٠٠٠ ك.و.س ويكون مصنفا طبقا للجدول رقم (١). وتقل هذه القيم في بلاد أخرى مثل دول شمال ووسط إفريقيا واليونان والبرتغال بينما تزيد عن هذا المعدل في بلدان الشمال مثل السويد والنرويج. على الرغم من الجهود المبذولة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا إن هناك زيادة ملحوظة في استهلاك الطاقة المنزلية ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الأجهزة الكهربائية والإلكترونية الموجودة بكل منزل، كما إن مساحات المنازل زادت من ١٢٠ متر مربع في المتوسط عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٧ متر مربع عام ٢٠٠٥ مما أدى إلى زيادة في استهلاك التدفئة والتكييف والاضاءة.

جدول (١) للتوسط السنوي لاستهلاك الكهرباء المنزلية

النوع	القدرة (وات)	الاستهلاك السنوي ك.و.س/ك	نسبة استهلاك الكهرباء %
نظام التدفئة	١٤٠٠	٣٤٠	١٥
تسخين المياه	١٤٠	١٢٠	٦
تكييف الهواء والتجفيف	١٤٠	١٢٠	٦
التبريد والتكييف	١١٠	١٠٠	٥
المطبخ	٧٠	٦٠	٣
استخدامات كهربائية أخرى			

http://ar.wikipedia.org/

يوضح جدول (٢) نسب استهلاك الكهرباء المنزلي حسب نوع الجهاز وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة إن هذه الأرقام يمكن إن تختلف من منطقته جغرافية إلى أخرى نبعاً لاختلاف المناخ والفصول ولكن الاجمالي العام للإستهلاك يبقى متقارباً.

جدول (٢) نسب استهلاك الكهرباء المنزلي حسب نوع الجهاز

نوع الجهاز	نسبة استهلاك الكهرباء %
أجهزة التدفئة	٢٠.٧
سخانات المياه	١٢.٤
أجهزة التكييف	١١.٤
الاضاءة	١٠.٤
البرادات والتلاجم	٨.٠
الأجهزة الإلكترونية	٧.٠
غسالة الملابس والمصنوع	٤.١
المطبخ	٤.٧
أجهزة التسيير	٠.٩
أجهزة أخرى	٤.١
فقد غير مسجلة منه	٢.٢

http://www.bronzyah.net

نلاحظ من الجدولين (١)، (٢) ارتفاع نسبة استهلاك الكهرباء للتدفئة بدول أوروبا عنها بالولايات المتحدة الأمريكية احوالي (الضعف). ويوضح جدول (٣) توزيع استهلاك الطاقة بالمنازل في أوتاريو والتي تعتمد على مساحة وموقع المنزل وتغيير الطقس السنوي وكفاءة الأجهزة الكهربائية مثل السخان والتلاجم.

جدول (٣) حدود نسب توزيع استهلاك الطاقة بالمنازل في أوتاريو

الجهاز (النظام)	حدود الإستهلاك
التدفئة	١٢-٥٧ %
تسخين المياه	٢٠-٢١ %
الأجهزة المنزلية	١٢-١٣ %
الاضاءة	٤-٥ %
التبريد	حتى ٧ %

ويلاحظ من الجدولين (١)، (٣) تقارب الاستهلاكات في كل من المناطق المعتدلة بأوروبا وأوتاريو.

في دراسة أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية أوضحت النتائج أن:

- ١- معرفة المعلومات حول الإستهلاك المنزلي للطاقة يمكن أن يوفر المشترك الواحد من ١٥-٢٥% من فاتورة الكهرباء شهرياً.
- ٢- على مستوى المجتمع، لكل سنة منازل سيتم توفير ١٠% من الطاقة الكهربائية وستتخفف انبعاثات الكربون بنسبة تساوي نسبة القضاء على الانبعاثات الصارة الناجمة من سيارة واحدة.

دعنا نبدأ بالاتي:

- راقب الإستهلاك الشهري لمنزلك من فاتورة الكهرباء.
- سجل الأجهزة المنزلية واحسب استهلاك كل جهاز.
- حدد أي الأجهزة هي الأكثر استهلاكاً للكهرباء.

النظام الآلي لجودة خدمات

مستهلكي الكهرباء

الخدمات المكتملة



إعداد م / السيد منصور

مدير المشروع

إستعرضنا في عدد من سابقين نبذة عما قام به الجهاز ومبادرة منه لدراسة ووضع تصميم لنظام التي يرتبط بالإنترنت لجودة خدمات مستهلكي الكهرباء لضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والإدارية التي يقدمها مرفق الكهرباء للمستهلكين.

وبعد نجاح تشغيل هذا النظام كمرحلة أولى في شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء وما حققه من تحسن وإنخفاض ملحوظ في متوسط زمن حل شكاوي المستهلكين وبصفة خاصة شكاوي أعطال انقطاع التغذية الكهربائية، وإستغلال هذه البنية الأساسية الجيدة التي تم إنشاؤها خدمة كلاً من جمهور المستهلكين وقطاع الكهرباء، فقد وضع في مخطط تنفيذ هذا النظام إمكانية توفير خدمات أخرى لمستهلكي الكهرباء وإمكانات إضافية لشركات توزيع الكهرباء تساعد على تحسین أدائها.

وخذنا في عدد السابق عن المرحلة الثانية من الجزء الأول لهذا المشروع والتي تشمل إضافة بعض التحسينات على برامج المرحلة الأولى من النظام الخاصة بإستقبال شكاوي المستهلكين وربط النظام بمراكز التحكم لشركات توزيع الكهرباء وتشمل أيضاً تصميم النظام في باقي شركات توزيع الكهرباء.

وهذه المرحلة الثانية من الجزء الأول جاري تنفيذها الآن بالفعل وفي هذا العدد نتحدث عن الجزء الثاني من النظام الآلي لجودة خدمات مستهلكي الكهرباء ويشمل مرحلتين. المرحلة الثالثة وتشمل تقديم بعض الخدمات والمرحلة الرابعة وتشمل الربط بين الجزئين الأول والثاني من النظام. والإختلاف نوعية الخدمة المقدمة للمستهلكين في الجزء الثاني فقد تم تخصيص بنية أساسية له منفصلة عن تلك الخاصة بالجزء الأول من المشروع مع الأخذ في الإعتبار أنه سيتم الربط بينهم لاحقاً. وقد بدأت بالفعل خطوات الإعداد لتنفيذ هذه المرحلة الثالثة من النظام. وتشمل هذه المرحلة تقديم خدمات أخرى للمستهلكين خلاف إمكانية تقديم الشكاوي.

ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى نوعين هما:

أولاً: خدمات تتعلق بالإستهلاك لتمكين

المستهلك من الآتي:

- ١- تسجيل قراءة عداد الكهرباء في النظام. ولا يتم التسجيل إلا بعد المراجعة والتحقق من منطقية الرقم المسجل من المستهلك مقارنة بآخر قراءة مسجلة وإستهلاكه خلال الشهر السابق والإستهلاك عن نفس الفترة من العام السابق في قواعد البيانات بشركة التوزيع.
- ويتم إتاحة هذه الخدمة للمستهلك خلال فترة معينة من الشهر ولمدة شهرين متتاليين فقط ثم إيقافها خلال الشهر الثالث ليتم خلاله تسجيل القراءة بواسطة فاريء الشركة.
- ٢- الإستعلام عن قيمة فاتورة الإستهلاك من خلال النظام.



٣- دفع قيمة فاتورة الإستهلاك إلكترونياً من خلال النظام. ويتم إتاحة هذه الخدمة لكل مستهلك خارج الأيام المحددة لزور محصل الشركة عليه وذلك لضمان عدم أزدواج التحصيل بواسطة محصل الشركة ومن خلال النظام في نفس الوقت.

ثانياً: خدمات تتعلق بالعدادات لتمكين

المستهلك من الآتي:

- ١- تقديم طلب تركيب عداد جديد.
- ٢- تقديم طلب نقل ملكية العداد.
- ٣- تقديم طلب فحص العداد الموجود.
- ٤- تقديم طلب نقل العداد لمكان آخر.
- ٥- تقديم طلب رفع العداد لأسباب مثل السفر أو غلق النشاط. وتنفيذ هذه المرحلة الثالثة لتقديم الخدمات المشار إليها سيتم ربط برنامج هذه المرحلة من النظام بقواعد بيانات الإستهلاك والتحصيل لكافة المشتركين للوجود حالياً لدى شركات توزيع الكهرباء وبما لا يؤثر على أمن البيانات بها.
- أيضا سيتم الأخذ في الإعتبار في تصميم برنامج الجزء الثاني من النظام إمكانية الربط مستقبلاً مع برامج الجزء الأول وذلك في مرحلة ثانية من هذا الجزء من النظام ليتم ربط كامل لكافة بيانات المستهلك الإدارية والفنية والمالية وبالتالي يمكن تعظيم الإستفادة منها سواء لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء أو لشركات توزيع الكهرباء فيما يتعلق ببحث أي موقف يتعلق بالمستهلك وأيضاً وبصفة خاصة في إجراء التحليلات والدراسات بما يرفع باستمرار من جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين.

وتوثيق مجهودات الجهاز في إنجاز هذا المشروع القومي ومتابعة تطويره فقد تم في هذا المجال ما يلي:

- التقدم للحصول على جائزة التميز والإبداع لعام ٢٠٠٩ عن النظام الآلي لخدمات مستهلكي الكهرباء من أكاديمية تنمية القدرات البشرية كأحد فحوص النجاح المتميزة المقدمة للإكاديمية ومن أهم التجارب الرائدة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمات مستهلكي الكهرباء على مستوى الشرق الأوسط. وتم إستلام هذه الجائزة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٣.
- نشر ورقة بحث بتفاصيل فكرة وأهداف وتصميم ومدى نجاح هذا النظام مقدمة إلى كلاً من:

- 14th International Middle East Power Systems Conference – MEPCON'10.
- 21st International Conference and Exhibition on Electricity Distribution – CIRED2011.

- نشر دراسة الحالة على موقع شركة ميكروسوفت العالمية كأحد فحوص النجاح في مجال إستخدام برامج CRM في مجال الطاقة الكهربائية. وذلك على الرابط التالي: <http://www.microsoft.com/casestudies/Microsoft-Dynamics-CRM-4.0/Egyptian-Electric-Utility-and-Consumer-Protection-Regulatory-Agency/Web-System-Monitors-Quality-of-Service-for-24-Million-Egyptian-Electricity-Consumers/4000010522>.
- وتامل بتوفيق الله أن يستمر العطاء من أجل مصرنا الغالية.



مقالات

تكنولوجيا خلية المياه جسر عبور مشروعات وإستثمارات الطاقة بمصر



ك/ محمد علي اسماعيل

شركة غرب الدلتا لإنتاج الكهرباء

تعتبر الطاقة الكهربائية هي العنصر الحيوي لدفع عجلة التنمية في جميع البلدان و الأقطار في عالمنا اليوم و محور هام للنهوض بالاقتصاد العالمي و تحقيق أفضل توازن للإنتاج و الاستهلاك لخدمة مصلحة الفرد بهذه المجتمعات . لذلك تتنوع مصادر و نوعية وحدات إنتاج الطاقة الكهربائية حسب حاجة المشروعات وطبيعة المواقع للعناية لأقامة مثل تلك الوحدات الانتاجية، و تلك بعض الأمثلة لمصادر هذه الطاقة:

خاصة بتلك الوحدات ، و تخشبا مع التطور التكنولوجي لهذه الوحدات و زيادة القدرة الانتاجية الخاصة بها مما يتطلب الأمر الى توفير مياه التبريد و مياه التغذية المناسبة لتلك الوحدات بكميات و معدلات ضخمة . حيث أصبحت المصادر الحالية متمثلة في روافد النيل بالجمهورية لا تفي بتلك الاحتياجات من المياه.



● طاقة رياح، طاقة مائية، طاقة شمسية و هي التي يطلق عليها الطاقة الجديدة و المتجددة و هي صديقة البيئة و تشكل ما يقرب من 25 ٪ من اجمالي إنتاج الطاقة بالعالم.

● وحدات حرارية (غازية - بخارية) وهي تعمل بالوقود الأحفوري و تشغل حوالي 70 ٪ من اجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية.

● و من أجل البقاء والسيادة و التحكم في الثروات والهيمنة و من ضمن هذه الصراعات « حروب المياه » وهي نوع مستحدث من الحروب بواقعه التحكم والهيمنة على مصادر المياه بين الدول وذلك نتيجة تضروب روافد الأنهار و شح المياه المسطحية واستنزاف خزانات المياه الجوفية بالإضافة لسوء ادارة الموارد المائية متمثلا في الضخ المفرط للمياه الجوفية و تزايد حجم التلوث والتقنيات الجديدة التي تستنزف تلك المياه وإهدار حوض المياه بالقطاع الزراعي مما دفع ببعض البلدان النامية الى إستيراد بعض المحاصيل الزراعية بغية توفير المياه اللازمة لزراعة تلك المحاصيل فيما يسمى «المياه الإعتبارية» لذلك لابد أن تأخذ في الإعتبار تأثير السياسات التجارية وأسعار الطاقة والأحوال المالية والإجتماعية كعناصر أساسية ومهمة في حل هذه المشكلة

فنحن ندرك اليوم مدى تساعد هذه الأزمة حتى أصبحت الشغل الشاغل لحكومات ودول العالم والإهتمام الأول للمنظمات العالمية والدولية من خلال المؤتمرات والندوات العلمية والصناعية بجميع أنحاء العالم . فلا بد من البحث عن مصادر جديدة وترشيد حكيم حتى نحل هذه الأزمة لذلك فالقيام بتحلية المياه بخفض من هذه



البوطة وبديل لمصادر المياه العذبة. حتى يحدث التوازن وتنتهي الأزمة. و قد أجهت سياسة اقامة للمشروعات الخاصة بتلك الوحدات البخارية على طول سواحل الجمهورية البحر الاحمر - البحر المتوسط) لتوفير المياه اللازمة للتبريد و التغذية (من خلال انشاء وحدات لتحلية المياه . علما بأنه قد بلغ نسبة إنتاج الطاقة الكهربائية من أمثلة تلك الوحدات 13.5 ٪ من اجمالي توليد الطاقة بالجمهورية متمثلة في المحطات الآتية:

1- ساحل البحر المتوسط
سيدي كرير (2.1) - سيدي كرير (8.3) نظام BOOT - العريش - مرسى مطروح البخارية.

2- ساحل البحر الاحمر
بورسعيد، السويس، BOOT (EDF) - عيون موسى - بالإضافة لمشروعات الحالية (العين السمخنة).

مفهوم عملية خلية المياه: هي عملية تقنية للحصول على المياه الحلاة من المياه المالحة التالية:



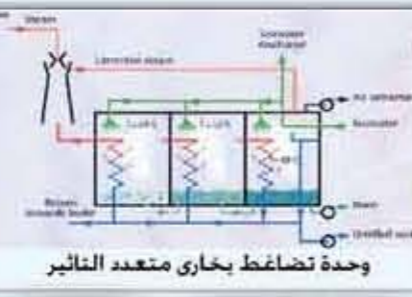
(مياه بحار - محيطات - حيرات - ابار مالحة). وتنوع اساليب خلية المياه حسب مواصفات المياه المالحة و الظروف و الوسائل المتاحة لهذه العملية و منها انواع حرارية: (متعددة مراحل الوميض MSF - التضاضع البخاري متعدد المراحل MED) و انواع اخرى تعتمد على الأغشية: (التناضح العكسي R.O - الحليزة EDR) تنتشر الانواع الحرارية بمعظم المحطات البخارية لتوافر البخار اللازم لتشغيل هذه الانظمة ، بينما يوجد بعض الانواع الاخرى التي تعتمد على الاغشية مثل R.O.

القدرة (ميجاوات)	2250	2250	2250	2250	2250	2250	2250	2250
نظام التحلية	MSF	R.O	MSF	MSF	MED	MED	MED	MED

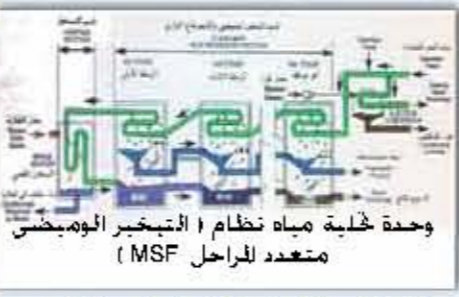
أنظمة خلية المياه المنتشرة بمشروعات الطاقة:

أولاً- طريقة التقطير الوميضي (MSF):

تعتبر تقنية التحلية بالتبخير الوميضي إحدى عمليات تقطير الماء المالح باستخدام عملية التبخير الوميضي - Flashing تعتمد طريقة التحلية بالتبخير الوميضي (حسب اسمها) على عملية التبخير الوميضي Flashing . أي يلزم تسخين الماء المالح إلى درجة حرارة أعلى من درجة الغليان (تحت ضغط) . ثم فجأة يضخ هذا الماء المالح الساخن إلى غرفة عند ضغط أقل من ضغط الغليان . فيحدث التبخير الفجائي (الوميضي) . ويتكون البخار والذي يتم تكثيفه على سطح بارد ليصبح الماء المنتج Product Water.



وحدة تضاضع بخاري متعدد التأثير

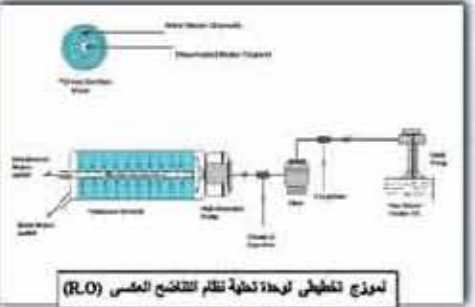


وحدة خلية مياه نظام (التبخير الوميضي متعدد المراحل MSF)

ثانياً:- التضاضع البخاري متعدد التأثير (ME - V.C.)

وفي هذا النظام يتم تسخين المياه المالحة ثم يتم تدفيع هذه المياه داخل النظام بالمرحله من خلال موزعات (Nozzles) بينما يتم ضغط البخار بواسطة ضاغط بخاري (Steam Compressor) داخل الانابيب الخاصة باول تأثير فترتفع درجة حرارة اسطح انابيب التأثير فيحدث بخار للمياه المالحة المساقطة على هذه الاسطح عند الملامسة لها وبفعل قوة الضاغط البخاري يجبر الابخرة باول تأثير بالتضاضع داخل انابيب التأثير التالي و ينتهي الحال بتكثيف ابخرة التأثير الاخير من خلال مكثف في نهاية الامر.

لذلك للحصول على المياه العذبة يتم ضغط المياه المالحة خلال وعاء غشائي بضغط اعلى من الضغط الاسموزي لهذه المياه المالحة فيحدث التناضح العكسي ويتم الحصول على المياه العذبة.



نموذج تقطير اوحدة تحلية نظام التناضح العكسي (R.O)



ثالثاً: طرق الاغشية (Membranes) الضغط الاسموزي العكسي (Reverse Osmosis R.O)

تعتبر عملية التناضح العكسي حديثة بالمقارنة مع عمليتي التقطير والديليزة حيث تم تقديمها تجاريا خلال السبعينات . وتعرف عملية التناضح العكسي على أنها فصل الماء عن محلول ملحي مضغوط من خلال غشاء. ولا يحتاج الأمر إلى تسخين أو تغيير في الشكل ومن الظواهر الطبيعية و كمال الله في خلقه ، لو نظرنا الى النبات و الأشجار و ناهلنا كيف يحصل النبات على ما يلزمه من الماء و الاملاح الموجودة بالتربة لوجدنا ان الله خلق الخاصية الاسموزية في تكوين الجزور بحيث تكون العصارة الخلوية داخل الجذور اعلى من تركيز الاملاح بالتربة و عبر الجدار الخلوي السيلولوزي للجذور يتم حصول النبات على ما يلزمه من ماء و غذاء.



نموذج يبين الظاهرة الاسموزية الطبيعية و التطبيق لنظرية التناضح العكسي

البرامج التدريبية:

يقوم مركز تدريب ابو قير من خلال قطاع التدريب بشركة غرب الدلتا لإنتاج الكهرباء بإقامة دورات تدريبية بصورة دورية خاصة بتحلية المياه تشمل التدريبات العملية بالمواقع المختلفة بالمحطات، كما يقوم قطاع التدريب أيضا بالانتراف الكامل على استقبال جميع المتدربين من جميع شركات الإنتاج التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر الراغبين بالالتحاق بهذه الدورات وذلك للنهوض بالكوادر الفنية لمواكبة التطور التقني بهذا المجال.



الكهرباء في أجسادنا

بقلم : م. شيرين عبدالله

لم يكن يعرف الفسيولوجي الألماني (ديوار-ريمون) حين ربط سلكي الجلفانومتر بجسمه كمغامرة غير محسوبة العواقب أنه بذلك سيقدم للعالم إكتشافاً بالغ الأهمية، وهو «الطبيعة الكهربائية للجهاز العصبي البشري».

كان ذلك منذ أكثر من قرن وخديداً في عام ١٨٤٩ حين ربط ديوار-ريمون سلكي هذا الجهاز بجسمه مستعملاً قطعاً من ورق النشاف للتشبع بمحلول مالح لتخفيض مقاومة الوصلة الكهربائية إلى أدنى حد ممكن. إلا أنه سرعان ما وجد أن الجلد يشكل عائقاً أمام إشارات العضلات الموجودة تحته، فقام بإحداث جرح في كل من ذراعية ورفع الجلد فيهما ليضع سلكي الجهاز داخل الجرحين. وبذلك تمكن من التقاط الإشارات الكهربائية لقوة تزيد ٣٠ مرة على تلك التي كان قد حصل عليها من فوق الجلد.



وقبل معرفة كهرباء الجسم بفترة طويلة، كان الناس على دراية بالصدمات التي يحدثها سمك الرعاش. وقد أشارت النصوص التي تركها قدماء المصريين والتي يرجع تاريخها إلى سنة ٢٧٥٠ قبل الميلاد، إلى هذه الأسماك باسم «صاعقة النيل». كما وصفوها بأنها حامية جميع الأسماك الأخرى. وبعد حوالي ألف عام، أشار إليها أيضاً الإغريق والرومان وعلماء الطبيعة والأطباء للمسلمين.

وهناك بعض البلورات، مثل الترو أو حتى السكر، تولد فرقاً في الجهد على أسطحها عندما تتعرض لضغط خارجي. وتعرف هذه الظاهرة باسم الكهروضغطية، وهي مأخوذة من الكلمة اليونانية «πιέζειν» وتعني «يضغط». وقد اكتشف هذه الظاهرة بيير كوري وجاك كوري عام ١٨٨٠.



يعود أصل كلمة الكهرباء إلى الكلمتين الفارسيين "كاه" أي القش و"رياق" أي جانب وتعني كلمة "كهربا" في الفارسية الكهرمان أما أصل الراءف الأجنبي فيعود إلى الكلمة اللاتينية الجديدة "electricus" التي تعني "شبيه الكهرمان" وهذه بدورها مأخوذة من الكلمة اليونانية "ήλεκτρον" إلكترون وتعني "الكهرمان".

وبعد هذا التأثير متبادلاً، فعندما تتعرض مادة كهروضغطية مجال كهربائي، يحدث تغيير بسيط في الأبعاد الفيزيائية. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع بعض الكائنات الحية، مثل أسماك القرش، الكشف عن التغيرات التي تحدث في المجالات الكهربائية والاستجابة لها، ويعرف ذلك باسم «الإستشعار الكهربائي».

بينما تتمتع بعض الكائنات الحية الأخرى بما يطلق عليه «القدرة على التفريغ الكهربائي» أي أنها تولد جهوداً كهربائية بنفسها كوسيلة لإفتراس غيرها من الكائنات أو كسلاح دفاعي لها. ويعتبر الأنقليس الرعاد أشهر مثال على ذلك حيث بوسعه اكتشاف فريسته أو صعقها من خلال تفريغ جهود كهربائية عالية تتولد من خلايا عضلية معدلة تسمى الخلايا الكهربائية. وتقوم الحيوانات جميعها بإرسال المعلومات على امتداد أغشية الخلايا وذلك مع نبضات مشحونة كهربائياً تسمى جهود الفعل (جهد الفعل) وهي الموجة لتشكلة من التفريغ الكهربائي التي تنتقل من منطقة إلى أخرى مجاورة لها على طول الغشاء الخلوي لأي خلية حية. ووظيفة هذه الجهود تتضمن الإتصال بين الخلايا العصبية والعضلات عن طريق النظام العصبي.



ولقد أكد بعض الكتاب القدماء، مثل بليني الأكبر وسكريبونيوس ولارجوس على الإحساس بالتنميل الناتج عن الصدمات الكهربائية التي يحدثها سمك السلور الصاعق والأنقليس الرعاد الكهربائي. كما إكتشف هؤلاء الكتاب أن هذه الصدمات يمكن أن تنتقل عبر الأجسام الموصلة. وينسب أقدم وأقرب أسلوب لإكتشاف ماهية البرق والكهرباء الصادرة عن أي مصدر آخر إلى العرب الذين أطلقوا كلمة «رعد» العربية على الشعاع الكهربائي قبل القرن الخامس عشر.



بليني الأكبر



الأنقليس الرعاد (Electrophorus electricus)

لقد وضعت هذه الإختبارات المبكرة أسس التقنية المعروفة اليوم، المطبقة في مراقبة تقلص العضلات. إذ أصبح من السهل تسجيل الفولت الصادر من نبضات ضعيفة للعضلات. وحتى تلك الحاملة نتيجة مرورها بالجلد - بإستعمال مسارات electrodes حديثة من كلوريد الفضة إضافة إلى مضخمات إلكترونية حساسة.

وقد إعتد باحثو الطب على هذه الظاهرة لأول مرة خلال السبعينات في إبتكار أجهزة صناعية للمساعدة على الحركة تعمل بإستشعارها تقلصات العضلات. كما تنبه علماء آخرون إلى إمكانية مساعدة الأشخاص الذين يعانون أمراضاً أو حوادث جعلتهم من الضعف بحيث لا يستطيعون تحريك أي من أعضاء جسمهم. ويكون ذلك بالاستفادة من النبضات الكهربائية لألياف عضلاتهم الفعالة إذ إن كل ما يحتاجونه هو وضع مسار عند عضلاتهم السليمة.



وبإتباع مثل هذه الإستراتيجية يمكن حتى للأفراد الشديدي الإعاقة تشغيل للعدات الكهربائية بواسطة إشارة العضلات الكهربائية التي تدعى إشارة التخطيط الكهربائي للعضلات electromyography، وهو إسم مستعار من مصطلح الرسم على التورق لمثل هذه النبضات.





هيا بنا نرشد الكهرباء

- تحتوي المربعات السوداء على عدد ٧ حروف
رتبها تحصل على كلمات مفيدة.

KAKURO كاكورو カックロ

الكاكورو هي إحدى الألعاب الذهنية ذات الأصل الياباني والتي تعتبر كصياغة رقمية لعبة الكلمات المتقاطعة

التعريف باللعبة

تتكون لعبة الكاكورو من جدول (بمقياس 8 في 8 أو 16 في 16 خانة) كل خانة مقسمة إلى جزئين بخط مائل، كل جزء منها يحمل عدد. ويكون الهدف من هذه اللعبة هو ملئ الخانات البيضاء بأرقام محصورة بين 1 و 9 بحيث يساوي مجموع أرقام الخانات البيضاء العدد المقابل لها بالخانة السوداء، بشرط أن لا تحوي مجموعة الأرقام هذه على أرقام مكررة. أستخدم الجدول الخيالي للأرقام للمساعدة في الحل.

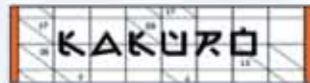
			3	4
	6	3	2	1
10	4	2	1	3
3	2	1		

مثال
استرشادي



8	1		8	6
1	2		6	1
2	9	1	8	9
6	7	8	6	8
8	6		2	1

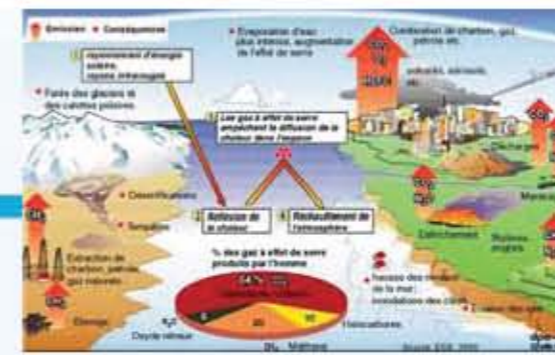
حل الكاكورو



الجدول الخيالي

رقم المجموع	عدد المربعات	توليفة الأرقام	رقم المجموع	عدد المربعات	توليفة الأرقام
3	2	1+2	22	6	1+2+3+4+5+7
4	2	1+3	38	6	3+5+6+7+8+9
16	2	7+9	39	6	4+5+6+7+8+9
17	2	8+9	28	7	1+2+3+4+5+6+7
6	3	1+2+3	29	7	1+2+3+4+5+6+8
7	3	1+2+4	41	7	2+4+5+6+7+8+9
23	3	6+8+9	42	7	3+4+5+6+7+8+9
24	3	7+8+9	36	8	1+2+3+4+5+6+7+8
10	4	1+2+3+4	37	8	1+2+3+4+5+6+7+9
11	4	1+2+3+5	38	8	1+2+3+4+5+6+8+9
29	4	5+7+8+9	39	8	1+2+3+4+5+7+8+9
30	4	6+7+8+9	40	8	1+2+3+4+6+7+8+9
15	5	1+2+3+4+5	41	8	1+2+3+5+6+7+8+9
16	5	1+2+3+4+6	42	8	1+2+4+5+6+7+8+9
34	5	4+6+7+8+9	43	8	1+3+4+5+6+7+8+9
35	5	5+6+7+8+9	44	8	2+3+4+5+6+7+8+9
21	6	1+2+3+4+5+6	45	9	1+2+3+4+5+6+7+8+9

الكون يطلب منا أن
نستفيد من الشمس
والهواء للحفاظ على
البيئة



مقالات الطاقة والبيئة

ك / سارة محمد عبد الواحد

الوقود الأحفوري:

يستخرج الوقود الأحفوري من الضخم الحجري والغاز الطبيعي والنفط الخام وهذه المواد تستخرج من باطن الأرض وتترقى في الهواء مع الأكسجين لإنتاج حرارة تستخدم في كافة الميادين على الرغم من أنه يستخدم في توليد الطاقة إلا أنه يسبب مشاكل بيئية خطيرة نتيجة للغازات والانبعاثات الناتجة من عملية الاحتراق.

أنواع الوقود الأحفوري:

أولاً الوقود الغازي:

• من أنواع الوقود الغازي الأكثر انتشاراً الغاز الطبيعي لأنه يعتبر من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة.
• يتكون الغاز الطبيعي من الميثان وهو أخف جزئياً هيدروكربون ويحتوي أيضاً على هيدروكربونات غازية أثقل مثل إيثان - بروبان - بيوتان وغازات أخرى تحتوي على الكبريت (كميات صغيرة من كبريتيد الهيدروجين) والنيتروجين - ثاني أكسيد الكربون

الجدول الآتي يوضح العناصر المكونة للغاز الطبيعي ونسبته

النسبة بالوزن	العناصر المكونة للغاز الطبيعي
90-70	الميثان (CH4)
15-5	الإيثان (C2H4)
5>	البروبان (C3H8) ، البيوتان (C4H10)
7	كبريتات الهيدروجين (H2SO4)
3,9	النيتروجين (N2)
5,5	ثاني أكسيد الكربون (CO2)

ثانياً الوقود السائل (النفط):

• هو من مشتقات البترول ويتكون من خليط مركبات الهيدروكربون
• من أهم مشتقات النفط: الجازولين - الكيروسين - وزيت التشحيم

ثالثاً الضخم الحجري:

• ينتج من تحلل المواد العضوية عبر ملايين السنين وبالرغم من أن تكوينه أخذ كل هذه المدة إلا أن عملية استخراج الطاقة المخزنة فيه لا تأخذ سوى لحظات قليلة عند حرقه
• يتكون من عنصر الكربون بشكل أساسي لذلك فهو يمتلك قدرة احتراق وسعرات حرارية عالية القيمة
• يعتبر الضخم الحجري أكثر أنواع الضخم قيمة لتقايته العالية وكثافته الكبيرة
• يعتبر رخص ثمنه هو الميزة الأساسية لاستخدامه كوقود

مميزات الوقود الأحفوري:

- 1- يمتلك كثافة طاقة عالية.
- 2- سهوله نقله وتخزينه.
- 3- سهوله معالجته.
- 4- من أهم استخداماته في جميع أنحاء العالم استخدامه كوقود لتوليد الكهرباء حيث تستخدم الحرارة الناتجة من احتراقه في تسخين الماء لإنتاج البخار الذي يستخدم في إدارة التربينات الموصلة بمولد الكهرباء.

5- تشغيل جميع وسائل المواصلات المختلفة حيث تعتبر مشتقات النفط كالجازولين - الديزل - الكيروسين الوقود الأكثر استخداماً

عيوب الوقود الأحفوري:

- 1- عملية حرق الوقود ينتج عنها انبعاثات متعددة، هذه الانبعاثات تعد من العوامل الرئيسية لتلوث الهواء والتي تسبب الاحتباس الحراري حيث أن هذه الغازات تغلف المجال الجوي وتمنع الانعكاس الحراري الصادر من الأرض إلى خارج الكوكب مما يسبب ارتفاع في درجات حرارة الأرض ويزيد التصحر والجفاف.
- 2- يعد الوقود الأحفوري من مصادر الطاقة غير المتجددة التي تكونت في الأرض منذ ملايين السنين ولها مخزون محدد وسينتهي باستهلاكه.

أنواع الانبعاثات الناتجة من احتراق الوقود وأثرها على البيئة:

1- أكاسيد الكبريت (SOx) وخاصة ثاني أكسيد الكبريت (SO2):

• ينبعث ثاني أكسيد الكبريت عند احتراق الضخم أو البترول حيث انهما يتحولان إلى مركبات الكبريت وعند الاحتراق ينتج عنه أكاسيد الكبريت كما أن التأكسد الزائد لمادة (SO2) في وجود مادة محفزة مثل ثاني أكسيد النيتروجين (NO2) يعمل على تكوين حمض الكبريتيك (H2SO4) ومن ثم تكوين الأمطار الحمضية.

2- أكاسيد النيتروجين (NOx) وخاصة ثاني أكسيد النيتروجين (NO2):

• ينبعث عند احتراق الوقود عند درجة حرارة عالية ويمكن رؤيته على هيئة ضباب بني اللون يظهر فوق المدن وهو مركب كيميائي ذو اللون البني وله رائحة قوية ويعتبر من الغازات السامة

• وتبين من الإحصائيات أن أكسيد النيتروز أصبح أعلى بحوالي 18% من مقدار تركيزه من قبل الثورة الصناعية

3- أول أكسيد الكربون (CO):

• هو غاز سام عديم اللون والرائحة وينبعث من عملية الاحتراق غير الكاملة للوقود

4- ثاني أكسيد الكربون (CO2):

• ينبعث أيضاً من عملية الاحتراق للوقود وزيادته في الجو يؤدي إلى زيادة درجة الحرارة ويعتبر هو السبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري وكان الانسان يعيش في بيت زجاجي
• وقد تبين من الإحصائيات أن الجو يحتوي حالياً على 38% جزء بالمليون من ثاني أكسيد الكربون (CO2) مقارنة بنسبة 27% جزء بالمليون التي كانت موجودة في الجو قبل الثورة الصناعية أي ذات مقدار تركيزه أكثر من 30% عما كان عليه قبل الثورة الصناعية.

نتيجة إلى ارتفاع معدل هذه الغازات في الجو أدى إلى (حسب تقرير اللجنة التولية المعنية بالتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة)

- 1- ارتفاع مستوى المياه في البحار من 0.3 - 0.7 قدم خلال القرن الماضي
- 2- ارتفاع درجة الحرارة ما بين 0.4 - 0.8 خلال القرن الماضي

EGYPTERA

نشرة دورية ربع سنوية
العدد الثامن - يوليو ٢٠١١



نحو علاقة أفضل
بين المنتج وشركة الكهرباء

إصدار تقرير مؤشرات
إستهلاك الطاقة الكهربائية

تعاون مستقبلي بين الوكالة الفرنسية
للتنمية وقطاع الكهرباء

القاهرة تستضيف فعاليات
المنتدى العربي لنظم الكهرباء

ملصقات كفاءة الطاقة

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك



جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

معاً لترشيد استخدام الطاقة والحفاظ على البيئة



إشارة للمهندس ماهر أباطة - الدور الرابع خلف نادي السكة الحديد - طريق الأوتوستراد

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

صندوق بريد : ٧١ بانوراما ٦ أكتوبر ٧٣ - الرقم البريدي : ١١٨١١ - تليفون : ٢٣٤٢١٤٧٥ (+٢٠٢) فاكس : ٢٣٤٢٣٤٨٠ (+٢٠٢)

www.egyptera.org